التقرير السنوي للأداء
لمهمة تكنولوجيات الاتصال
لسنة 2021

جوان 2022

الفهـــــرس

	الصفحة
المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمّة لسنة 2021	02
1. ملخص لأهم الإنجازات الاستراتيجية للمهمّة لسنة 2021	03
2. تنفيذ ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2021	10
المحور الثاني: تقديم تنفيذ برامج المهمة	15
I. برنامج التنمية الرقمية	16
1. نتائج الأداء وتحليلها	17
2. تنفيذ ميزانية البرنامج	39
II. برنامج القيادة والمساندة	45
1. نتائج الأداء وتحليلها	46
2. تنفيذ ميزانية البرنامج	61

المحور الأوّل:

تقديم عام لأهم إنجازات المهمّة لسنة 2021

المحور الأوّل: تقديم عام لأهم إنجازات المهمّة لسنة 2021:

1- ملخّص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمّة:

تعد الخطّة الإستراتيجية الوطنيّة "تونس الرقمية" 2016-2020 والتي تم العمل على تحيينها وبلورة رؤية استشرافية في أفق 2025، إحدى ركائز أولويات الحكومة وتأحذ في الإعتبار الرؤية الإستشرافية لتونس في أفق 2030 المتعلّقة بالتنمية الرقميّة وكذلك تعهدات الدولة التونسية على المستوى الدولي في مجال التنمية المستدامة والتحوّل الرّقمي. وتهدف هذه الخطة إلى ضمان الاندماج الاجتماعي والحد من الفجوة الرقمية وتعميم الاستفادة من السعة العالية جدا وإرساء مجتمع جديد يتمتع فيه كل مواطن تونسي في كل جهة من جهات البلاد التونسية، ومن كلا الجنسين ذكورا وإناثا، ودون تمييز وباعتبار كل الفئات، بالحق في النفاذ إلى المعلومة والمعرفة والتواصل عبر شبكات المعلومات بأقل كلفة ممكنة، مع التشجيع على الخلق والإبداع، من خلال توفير إمكانية التعلم والمعرفة الحديثة والإقدام على الأنشطة ذات المحتوى المعرفي المتميز في مختلف المجالات.

كما تهدف الخطة الاستراتيجية "تونس الرقمية 2025" إلى إرساء إدارة رقمية متطورة في خدمة المستخدمين (المواطن والمؤسسة)، ناجعة وسريعة تؤسس لعلاقة جديدة بين الإدارة والمتعاملين معها تقوم على جودة الخدمات وتقريبها من المواطن والمؤسسة، إلى جانب تنمية الاقتصاد الرقمي عبر تطوير البنية التحتية وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الوجهة التونسية كقطب متميز وزاخر بالكفاءات في المجال الرقمي ومحفز على دعم ريادة الأعمال التونسية ومشجع على خلق فرص الاستثمار والتشغيل.

وترتكز الرؤية الاستراتيجية لقطاع تكنولوجيات الاتصال على المحاور الأساسية التالية:

- الاندماج الاجتماعي وتقليص الفجوة الرقمية من خلال تعميم نفاذ التونسيات والتونسيين في جميع المناطق وجميع الفئات الاجتماعية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،
- إرساء إدارة إلكترونية في خدمة المستخدمين،
- تطوير الاقتصاد الرقمي وتعزيز الوجهة التونسية كقطب تميز ونسيج كفاءات في القطاع الرقمي من خلال دعم ريادة الأعمال التونسية وتشجيع فرص الاستثمار

ولهذا الغرض، فقد تمّ تحديد أولويات المهمة على النحو التالي:

- ربط المدارس بشبكة الانترنات عالية التدفق لتيسير عملية النفاذ إلى منصات التعليم والتكوين عن بعد والعديد من الخدمات الرقمية ممّا يضمن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجهات وبين الجنسين،
- رقمنة الإدارة وتبسيط الإجراءات من أجل إرساء إدارة عصرية فعّالة وشفافة في خدمة المواطن والمؤسسات الإقتصادية،
- التسريع بتعميم منظومة الدفع الإلكتروني من أجل تحقيق الإندماج الإجتماعي والمالي الآمن،
- تدعيم منظومة التجديد والتشجيع على المبادرة الخاصة، لكلا الجنسين، للنهوض بالإقتصاد الرقمي،
- تطوير مشروع تونس الذكية من أجل مواصلة العمل على التعريف بتونس كوجهة للإستثمار في مجال تكنولوجيات المعلومات والإتصال،
- تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني وذلك بمشاركة كافة الأطراف المتدخلة،
- تطوير الحوكمة بالمركبات التكنولوجيّة ومراكز العمل عن بعد.

هذا ويتم تنفيذ إستراتجية مهمة تكنولوجيات الاتصال عن طريق برنامج عملياتي واحد "التنمية الرقمية" إضافة إلى برنامج "القيادة والمساندة" ويشمل كل برنامج على برنامج فرعي واحد.

حوصلة عن أداء المهمّة من حيث إنجاز الأهداف التي حقّقت خلال سنة 2021:

أفضى تقييم أداء البرامج مقارنة بالأهداف التي تمّ ضبطها لسنة 2021 لتجسيم استراتيجية مهمة تكنولوجيات الإتصال إلى تسجيل نتائج إيجابية على مستوى **البرنامج العملياتي التنمية الرقميّة،** فقد **تطوّر النفاذ إلى الخدمات الشاملة الإتصالية والبريدية وتكنولوجيات الأنترنات ذات السعة العالية،** وتزايد الإقبال على النفاذ إلى شبكات الأنترنات القارة والجوالة التي تم تكريسها بالأساس للعمل والدراسة عن بعد في ظل جائحة كورونا، حيث بلغت نسبة عدد اشتراكات الانترنات القارة الجوالة لكل 100 ساكن 95.6% خلال سنة 2021.

كما واصل البريد التونسي العمل على **ضمان الإندماج الإجتماعي وإيصال الخدمات البريدية والمالية** إلى كافة المواطنين بمختلف مناطق البلاد بدعم الشبكة البريديّة وتطوير التطبيقات بإستعمال الموزعات الآلية للأوراق المالية والتي تم إعتمادها لتوزيع الإعانات الإجتماعية وجرايات التقاعد.

أما فيما يخص **تعزيز إرساء إدارة إلكترونية في خدمة المستخدمين،** فقد تم التقدم في وضع أسس رقمنة الخدمات الإدارية على غرار الترابط البيني بحيث تم تركيز منصة ترابط بيني وتطوير 20 خدمة مندمجة بين نظم المعلومات، وتم وضع قاعدة بيانات المعرف الوحيد للمواطن كما تم تعميم استعمال المنظومة الوطنية للتصرف الإلكتروني في المراسلات "عليسة" ليشمل جميع الوزارات

وتطوير خدمات على الخط للمواطن والمؤسسة. وقد تمّ في هذا المجال تسجيل نسبة إنجاز للخدمات الموضوعة على الخط قدرت بـ 40% مقارنة بالتقديرات.

أما على مستوى **تنمية الإقتصاد الرقمي وجعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال**، فقد تم تسجيل تطوّرا في نسق إسناد علامات المؤسسة الناشئة (245 علامة مؤسسة ناشئة سنة 2021 مقابل 209 علامة سنة 2020) كما تمّ تركيز إطار جديد لتمويل ومرافقة وتأطير المؤسسات الناشئة، فضلا على أنّ البرنامج يكتسي بعدا إقليميا ودوليا على إثر إنضمام تونس إلى تحالف إفريقيا الذكيّة.

على مستوى **برنامج القيادة والمساندة** فقد تم العمل على تطوير حوكمة المهمة وإجمالا تم تنفيذ جلّ القرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولية حيث بلغت نسبة الإنجاز 95%، مقابل 70% مبرمجة. وفي إطار تحسين التصرف في الموارد البشرية، فقد تم العمل على تطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات بتنظيم دورات التكوين وتنمية المهارات طبقا لبرنامج سنوي تم وضعه للغرض، وقد سعت المهمة خلال سنة 2021 لبلوغ الأهداف المرسومة، وقد فاقت الانجازات النسب المبرمجة، حيث بلغت نسبة الرجال المنتفعين بالتكوين 49% (مقابل تقديرات في حدود 47%) و51% للنساء (مقابل تقديرات في حدود 49%). وبالنسبة للتحكم في كتلة الأجور فقد تم تقليص الفارق بين الإعتمادات المبرمجة والنفقات المنجزة فعليا، حيث بلغت قيمة المؤشر نسبة 2.8% سنة 2021 مقابل تقديرات في حدود 3.8%.

وفيما يخص المحافظة على ديمومة الميزانية، فقد تكثّف العمل قصد تسوية المتخلدات وتقليص الفارق بين الإعتمادات المرسمة والإعتمادات المنجزة.

وتتمثل أهم الإنجازات والمشاريع التي كان لها أثر إيجابي على أداء المهمة سنة 2021 في:

- الشروع في وضع وتنفيذ خطة وطنية للإنتقال من الإصدار الرابع إلى الإصدار السادس لبروتوكول الأنترنتIPv6 لضمان استمرار نمو شبكة الأنترنات واستقرارها، وذلك للتهيؤ للتكنولوجيات الحديثة على غرار تقنية الجيل الخامس وإنترنت الأشياء والأجهزة الذكية التي تتطلب تخصيص عناوين إنترنت بمعدل متزايد. تم إحداث فريق عمل للغرض لوضع خارطة طريق للإنتقال التدريجي إلى النسخة السادسة من بروتوكول الأنترناتIPv6.
- تطوير منظومة EVAX للتصرف في تلاقيح ضد كوفيد 19 ولتمكين المواطن من التحصل على شهادة التلقيح وجواز التلقيح ضد فيروس "سارس كوف – 2"، فضلا عن توفير وسائل الربط بشبكة الأنترنات بالتنسيق مع مشغلي الاتصالات(تزويد بBOX 4G ولوحات رقمية)
- مواصلة تعميم المنظومة الوطنية للتصرف الإلكتروني في المراسلات "عليسة" (GEC) على كافة الإدارات المركزية والإدارات الجهوية حيث شملت جميع الإدارات المركزية، وسيتم العمل خلال سنة 2022 على تعميمها بالإدارات الجهوية لإضفاء مزيد من الشفافية والنجاعة على مسار التصرف الآمن في المراسلات والحدّ من استعمال الورق وتكريس مبادئ الثقة الرقمية.
- إرساء آليات العمل التشاركي في الإدارة من خلال:
  - إبرام صفقة إطارية عامة مع شركة مايكروسوفت لتأمين مواصلة عمل نظم التشغيل والخدمات المكتبية المتوفّرة على نطاق واسع بالإدارة التونسية والتي تعتبر من أساسيات عمل الإدارة مع الحرص على التحديث المتواصل لنظم التشغيل للتوقّي من مخاطر الفضاء السيبرني.

- تنظيم دورات تكوينية لمختلف الوزارات في خصوص استعمال إجازات الخدمات المكتبية (حوالي 15000 إجازة) وخاصة الإجازات المتعلقة باستغلال الخدمات عن بعد (Teams) حيث تمّ استخدام مثل هذه الإجازات من قبل 5000 مستخدم.

- إرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن لتوفير مرجعية معلوماتية وطنية موحدة للتعريف بالمواطن تمكّنه من النفاذ إلى خدمات إدارية مندمجة ذات جودة وموثوقية عالية وقد تمّ في هذا الخصوص تطوير المنظومة المعنية والإعداد لمرحلة تجربتها.
- تم الانطلاق في اعداد تصور للهوية الرقمية للجوال التي ستمكن المواطن من الولوج الى الخدمات الإدارية بصفة موثوقة والقيام بالإمضاء الالكتروني.
- إرساء منظومة الختم الالكتروني المرئي TNCEV2D-Doc لتأمين موثوقية الوثائق الإدارية بواسطة الختم الإلكتروني المرئي التي تمكّن من العدول عن الإشهاد بالمطابقة للأصل. حيث تم استعمال منظومة الختم الإلكتروني المرئي ليشمل عدة وثائق إدارية على غرار سجل المؤسسات، شهادات التعليم العالي، شهادات التاسعة والسادسة أساسي، شهادة عمل، شهادة أجر، وصل إيداع تصريح بالمكاسب، شهادة في عدم ملكية عقارية، الفاتورة الإلكترونية، شهادة في الفحص الفني للعربة، بطاقة لاباس.
- تمت مواصلة تطوير استعمالات شهادة المصادقة الالكترونية "DigiGO" حول الهوية الرقمية المهنية لعدة خدمات ادارية.
- مواصلة تفعيل الإستراتيجية الوطنية للإندماج المالي الآمن بإستكمال المنظومة الترتيبية لوظيفة مزود خدمات الدفع بواسطة الهاتف الجوّال M-Payment بالتعاون مع البنك المركزي التونسي.

- مواصلة تنفيذ مشروع تطوير خدمات التجارة الإلكتروني Easy Export عبر شبكة البريد التونسي بالتعاون مع الإتحاد البريدي العالمي بهدف تركيز مشروع المنصّة الإقليمية لطرود التجارة الإلكترونية بتونسEcom@africa. تمّ خلال سنة 2021 تركيز 12 شباك موحد للتصدير على مستوى بعض الجهات على أنّ يتمّ تعميم التجربة على بقية الولايات.
- مواكبة للتطوّر التكنولوجي لتقريب الخدمات من المواطن، تم إصدار منشور السيد وزير تكنولوجيات الإتصال المؤرخ في 24 نوفمبر 2021 يتعلّق بالقواعد المنظمة للبيع على الخط لشرائح الهاتف الجوال SIM وكذلك بإستعمال شرائح الهاتف الجوال المدمجة eSIM.

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: الف دينار)

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2021 ق. م التكميلي (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	إعتمادات التعهد	17 950	17 434	-516	97%
	إعتمادات الدفع	17 950	17 434	-516	97%
نفقات التسيير	إعتمادات التعهد	6 930	5 883	-1 047	85%
	إعتمادات الدفع	6 930	5 883	-1 047	85%
نفقات التدخلات	إعتمادات التعهد	73 150	73 146	-4	100%
	إعتمادات الدفع	73 150	73 146	-4	100%
نفقات الاستثمار	إعتمادات التعهد	82 193	16 403	-65 790	20%
	إعتمادات الدفع	56 656	17 599	-39 057	31%
نفقات العمليات المالية	إعتمادات التعهد				
	إعتمادات الدفع				
المجموع	إعتمادات التعهد	180 223	112 866	-67 357	63%
	إعتمادات الدفع	154 686	114 062	-40 624	74%

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.**

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج

(الوحدة: الف دينار)

البرامج		تقديرات 2021 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
البرنامج عدد 1	إعتمادات التعهد	141 353	84 930	-56 423	60%
	إعتمادات الدفع	121 383	84 060	-37 323	70%
البرنامج عدد 9	إعتمادات التعهد	38 870	27 936	-10 934	72%
	إعتمادات الدفع	33 303	30 002	-3 301	90%
المجموع العام	إعتمادات التعهد	180 223	112 866	-67 357	63%
	إعتمادات الدفع	154 686	114 062	-40 624	74%

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تمّ ضبط ميزانيّة مهمة تكنولوجيات الإتصال لسنة 2021 بما قدره 134 م د وذلك بإعتبار النّفقات المبرمجة في إطار صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والإتصال والقروض الخارجية الموظفة، وقد تم رصد إعتماد تكميلي بعنوان إقتناء وتركيز أجهزة مراقبة لفائدة الديوانة قدر بـ1.433 م د دفعا كما قامت المهمة بطلب الترفيع في مقابيض ونفقات صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والإتصال بعنوان سنة 2021 حتى يتسنى لها إستكمال إجراءات صرف الإعتمادات على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والإتصال بعنوان سنة 2021 لفائدة المنشآت والمؤسسات العموميّة ومشاريع تنمية القطاع وتم توزيع إعتمادات تكميلية بمبلغ قدره 253 19أد لتبلغ ميزانيّة مهمة تكنولوجيات الإتصال لسنة 2021 إعتمادا قدره 154.686 م د. وقد تم سنة 2021 تسجيل إنجازات بقيمة 114 م د أي بنسبة تعادل 74 % .

وتتوزع الإنجازات الفعلية حسب كل مصدر تمويل كالتالي:

- **<u>الموارد العامة لميزانية الدولة</u>**

تم سنة 2021 تسجيل الإنجازات الممولة على الموارد العامة للميزانية في حدود31.886 م د مقابل 35.403 م د مرسمة بقانون المالية باعتبار الإعتمادات التكميلية أي بنسبة إنجاز تعادل 90 %، حيث تمّ تنفيذ جل نفقات التأجير، كما تم إنجاز أغلب الإستشارات المدرجة ضمن البرمجة السنوية للنفقات.

وعلى مستوى نفقات التدخل فقد انقسمت بين نفقات متعلقة بالمجال الإجتماعي والمساهمات السنوية لفائدة المنظمات العالمية المرتبطة بالقطاع.

كما تم إحالة كامل المنح بعنوان التأجير والتسيير والتدخل لفائدة المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتونس

أمّا فيما يتعلق بنفقات الإستثمار فقد بلغت الإعتمادات المرسمة بقانون المالية 2021 إعتماد قدره 12.705 م د تعهدا و940 .5 م د دفعا كما تم رصد إعتماد تكميلي بعنوان إقتناء وتركيز أجهزة مراقبة لفائدة الديوانة قدر ب1.433 م د دفعا وقد تم إستهلاك نفقات الإستثمار بنسبة 74 % دفعا، ويعود النقص الحاصل أساسا إلى إرتباط نسق تنفيذ المشاريع (جلها مشاريع بناءات، أشغال، تهيئة) بآجال المصادقة على مشاريع الصفقات ذات العلاقة من قبل لجان الصفقات المختصة من جهة، وبنسق التنفيذ الفعلي من قبل المؤسسات المتعهدة بالإنجاز (المقاولين) من جهة ثانية، إضافة إلى الإشكاليات العقارية من قبل هياكل خارج المهمة.

- **<u>صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والإتصال</u>**

تم سنة 2021 تسجيل قيمة الإنجازات الممولة على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في حدود 81.792 م د مقابل 109.253 م د إعتمادات موزّعة بإعتبار الإعتمادات التكميلية أي بنسبة تعادل 75 %، ويعود الفارق أساسا إلى تعذّر صرف إعتمادات موزّعة بقيمة 25.654م.د لفائدة مشاريع تنمية القطاع أهمّها خلاص فواتير مشروعي RNIA2و RNIA3 نظرا لعدم رفع الإشكاليات المتعلقة بكيفية احتساب الأتاوة على الإتصالات قبل غلق التصرّف على منظومة أدب بعنوان سنة 2021،وإعتمادات منجزة وغير مدفوعة : 1,807م.د (ملف GEC MDN).

وتتوزع الإنجازات على النحو التالي:

- **نفقات التدخلات:** تم إنجاز إعتماد قدره 000 70 أد أي بنسبة 100%.
- **نفقات الإستثمار** :تم إنجاز إعتماد قدره792 11 أد أي بنسبة 39%.

- **القروض الخارجية الموظفة**

تم سنة 2021 تسجيل الإنجازات الممولة عن طريق القروض الخارجية في حدود إعتماد قدره0.384 م د مقابل 10.030 م د مرسمة بقانون المالية بإعتبار الإعتمادات التكميلية أي بنسبة تعادل 3.8 %، ويعود ضعف هذه النسبة أساسا إلى:

1-طول إجراءات إبرام الصفقات العمومية بالنسبة لتركيز المشاريع، حيث تعتمد مشاريع تونس الرقمية على التمويل الخارجي الموظّف من قبل البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي وهو ما يحتم إعتماد إجراءات الممول في تنفيذ الشراءات العمومية. كما يحتم ضرورة المرور بهياكل الرقابة على الصفقات العمومية وذلك حسب مقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 15 المؤرخ في 29 أفريل 2018 إلى جانب المصادقة النهائية من قبل البنك الإفريقي للتنمية على كافة مراحل إعداد وإنجاز الصفقات، وهو ما يتطلب آجال هامة جدا تؤثر سلبا على سرعة إنجاز المشاريع .

2-طبيعة المشاريع أفقية وبالتالي تعدد الأطراف المتدخلة فيها وصعوبة تحديد الأدوار والمسؤوليات والتنسيق بين الأطراف ذات العلاقة خاصة من ناحية إمكانية تواجد جميع الأطراف عند عمليات التقييم لطلبات العروض وحضور الإجتماعات المتعلقة بالمشاريع المذكورة.

وأخذا بعين الاعتبار للحيثيات آنفة الذكر وخاصة منها الإجراءات المتعلقة بالمشاريع الرقمية الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة، فإن تنفيد ميزانية المهمة لسنة 2021 شهد

إجمالا تطورا إيجابيا على مستوى التنفيذ المادي للمشاريع وعلى مستوى أداء البرامج تجلى بالأساس على مستوى بعض المؤشرات على غرار عدد اشتراكات الإنترنات القارة والجوالة لكل 100 ساكن و عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة سنويا.

المحور الثانى:

الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة2021

البرنامج عدد01: التنمية الرقمية

رئيس البرنامج:
السيدة روضة خليف
المكلفة بالإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات

مرجع التسمية: مقرر السيد الوزير عدد 45 بتاريخ 19 أفريل 2019 ثم قرار من وزير تكنولوجيات الاتصال والتحول الرقمي مؤرخ في 13 جويلية 2020
(من 01 جانفي إلى 30 نوفمبر2021)

رئيس البرنامج:
السيدة سناء الهواري
المديرة العامة لتكنولوجيا المعلومات

مرجع التسمية:قرار وزير تكنولوجيات الاتصال بتاريخ 18جانفي 2022
(انطلاقا من أول ديسمبر 2021)

1- نتائج أداء البرنامج:

يهدف برنامج التنمية الرقمية إلى النهوض بقطاع تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي من خلال توفير بنية تحتية رقمية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال تمكن النساء و الرجال بكل الجهات دون تميز من إرساء مجتمع جديد قوامه النفاذ للمعلومات والمعرفة بما يضمن حقهم في التواصل عبر شبكات المعلومات وحقهم في الخلق والإبداع في الأنشطة ذات المحتوى المعرفي المرتفع في مختلف المجالات، وكذلك حقه في التعامل مع إدارة إلكترونية تكون في خدمة المواطن والمؤسسة تتميّز بشفافيتها ونجاعة معاملاتها.

وقد تمّ ضبط المحاور والأهداف الإستراتيجية لبرنامج التنمية الرقمية بالاستناد إلى الخطة الإستراتيجية "تونس الرقمية 2025" والتي تهدف إلى:

–ضمان الادماج الاجتماعي والحد من الفجوة الرقمية بين المواطنين والمواطنات في كل الجهات بما يساهم في تحسين جودة حياتهم.

–ضمان خدمات إدارية ذو جودة وضمان إستمراريتها بما يستجيب للتطلعات مستعمليها و خاصة من مواطنين و مواطنات و مؤسسات

–المساهمة في تدعيم القدرة التنافسية وتحسين إنتاجية الاقتصاد التونسي وتحسين مناخ الأعمال لدفع الاستثمار وتوفير فرص العمل اللّائق بما يمكن من الرّفع في مساهمة قطاع تكنولوجيات الاتصال في الناتج المحلّي الإجمالي وبالتالي جعل تونس قطبا تكنولوجيّا إقليميًا ودوليًا.

ولتحقيق هذه الغايات، تمّ ضبط الأهداف الإستراتيجية التالية للبرنامج:

- تطوير النفاذ إلى الخدمات الشاملة الإتصالية والبريدية وتكنولوجيات الانترنات ذات السعة العالية،
- تعزيز إرساء إدارة إلكترونية في خدمة المستخدمين (المواطن والمؤسسة) تكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة،
- تنمية الإقتصاد الرقمي (عبر الرفع من قدرته التشغيلية ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي) مع جعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال

وقد ساهم البريد التونسي في تحقيق استراتيجية البرنامج من خلال العمل على ضمان الاندماج الإجتماعي وإيصال الخدمات البريدية والمالية إلى كافة المواطنين بمختلف مناطق البلاد.

❋الهدف الاستراتيجي1.1.1:تطوير النفاذ إلى الخدمات الشاملة الإتصالية والبريدية وتكنولوجيات الانترنات ذات السعة العالية،

ينضوي هذا الهدف ضمن المحور الأساسي لبرنامج التنمية الرقمية المتعلق بالإندماج الإجتماعي وتقليص الفجوة الرقمية، حيث يرتكز تطوير الخدمات الشاملة بالأساس على تحسين البنية التحتية الإتصالية والبريدية ممّا يسمح بتوفير الخدمات الأساسية لفائدة كافة أفراد المجتمع بمختلف فئاته بما في ذلك الفئات الهشة وذات الإحتياجات الخصوصية خاصة بالمناطق النائية، كما أنّ دعم تغطية هذه المناطق بشبكات الإتصالات وخدمات البريد من شأنه أن يضمن تحقيق أكبر قدر من المساواة والعدالة الإجتماعية ودعم النمو الجهوي عبر ضمان تكافؤ الفرص بين كل الجهات والفئات، وبالتالي الحدّ من الفجوة الرقمية والمساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية بالجهات.

ويرمي هذا الهدف إلى ضمان حق المواطن في الإستفادة من الشبكات ذات السعة العالية والسعة العالية جدا، وتمكينه من التعلم والمعرفة في مختلف المجالات مع ضمان السلامة المعلوماتية.

ولتحقيق هذا الهدف حرص البريد التونسي، بإعتباره يؤمّن مرفقا عموميا، على توفير الخدمات البريدية والمالية وغيرها من الخدمات ذات الطابع الإجتماعي بكامل تراب الجمهورية التونسية والتي تحرص الدولة بشكل خاص على توفّرها وتأمينها بالمناطق الريفية رغم مردوديتها الإقتصادية الضعيفة.

هذا ولقد تم بالنسبة لسنة 2021 تحقيق الهدف الأول " تطوير النفاذ إلى الخدمات الشاملة الاتصالية والبريدية وتكنولوجيات الانترنات ذات السعة العالية " بنسبة هامّة، حيث تم تطوير النفاذ إلى شبكات الانترنات القارة والجوالة، من خلال تأمين التغطية بالسعة العالية والتي تم اعتمادها بالأساس للعمل عن بعد والدراسة عن بعد.

كما أن البريد التونسي واصل تحقيق طموحاته نحو ضمان الإندماج الإجتماعي وإيصال الخدمات البريدية والمالية إلى كافة المواطنين والمواطنات بمختلف مناطق البلاد بالإعتماد على مكاتب البريد الموجودة والمستحدثة من جهة، وتطوير التطبيقات بإستعمال الموزعات الآلية للأوراق المالية والتي تم إعتمادها لتوزيع الإعانات الإجتماعية وجرايات التقاعد.

المؤشر 1.1.1.1 عدد اشتراكات الإنترنات القارة والجوالة لكل 100 ساكن							
الوحدة	إنجازات		تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
	2019	2020					
نسبة مائوية	87.9	87.8	92	95.6	% 104	96	2023

• تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2021:

تم تسجيل نسبة إنجاز للمؤشر تجاوزت 100 % مقارنة بالتقديرات ويعود ذلك إلى الزيادة الهامة في عدد الاشتراكات بشبكة الانترنات خلال سنة 2021 حيث تطور عدد الاشتراكات القارة بنسبة

10.5 % مقارنة بسنة 2020، وذلك نظرا لتزايد حاجة المواطنين للربط بشبكات الانترنات على إثر جائحة كورونا التي شهدها العالم منذ سنة 2019، حيث أصبح العمل والتعلّم وحتى التسوّق عن بعد من بين الحاجيات الأساسية اليومية، كما شهدت اشتراكات الانترنات الجوالة تطورا ملحوظا خلال سنة 2021 مقارنة بالسنة السابقة بلغ قرابة 9.5 %، باعتبار نمط العيش الذي تعوّد عليه المواطن التونسي لاسيما الاستعمال المطّرد للهواتف الذكية.

ويظهر جليا أن القيمة المستهدفة بعنوان سنة 2023 والمقدّرة في حدود 96 % قريبة التحقيق وذلك بالنظر للتطور الهام لمجال التكنولوجيات الحديثة بصورة عامة، ولمساعي الدولة الحثيثة والمتواصلة للرفع من نسبة النفاذ للانترنات بالبلاد التونسية

وقد ساهمت عديد المشاريع المنجزة من طرف وزارة تكنولوجيات الاتصال في تحقيق هذا المؤشر، ويمكن أن نذكر من أهمها المشاريع التالية:

- ***مشروع تغطية المناطق البيضاء:***

يشمل هذا المشروع تغطية ما لا يقل عن 94 عمادة ذات أولوية كحدّ أدنى و112 عمادة كحدّ أقصى لا تتوفر بها التغطية بشبكة الاتصالات والأنترنات من قبل مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات، وذلك بالاعتماد على شبكة الهاتف الجوال من الجيل الثالث أو الرابع للاتصالات.

ويهدف المشروع إلى خلق تكافئ الفرص بين الجهات حيث يشمل 47 بلدية موزعة على 15 ولاية، وهو ما من شأنه أن يساعد على فك العزلة عن المناطق التي لا تتوفر بها تغطية نظرا لعزوف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات الاستثمار بها اعتبارا لضعف المردودية التجارية فيها.

وتوفّر هذه الشبكة خدمات الاتصالات الأساسية للمدارس والمراكز الأساسية للصحة، كما يتواجد بالمناطق المعنية بالمشروع حوالي 180 ألف مواطن تونسي الذين أصبحوا يتمتعون بالتغطية بشبكة

الاتصالات والأنترنات، وهو ما من شأنه أن يساهم في تحقيق الإندماج الرقمي للمواطنين وللمؤسسات.

وقد تم إلى غاية موفي شهر ديسمبر 2021 تغطية كافة المواقع الدنيا المبرمجة بالعقد (94 منطقة بيضاء).

كما تواصلت أشغال القبول الفني لـ 26 موقعا من قبل مركز الدراسات والبحوث في الاتصالات وكذلك التأكد من جودة الخدمات المقدمة. مع مواصلة استغلال بقية المواقع.

- ***مشروع الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة RNIA 2***:

يتمثل المشروع في ربط المواقع الإدارية، التي تستغل التطبيقات الإدارية المشتركة التي يوفّرها المركز الوطني للإعلامية، بالشبكة الوطنية الإدارية المندمجة2، حيث يشمل أكثر من 500 موقعا إداريا (557 كحد أدنى و832 موقعا كحد أقصى). ويهدف المشروع إلى:

- توحيد خطوط الربط لتأمين خدمة الأنترنات والأنترانات والتطبيقات الإعلامية للإدارة.
- مزيد ضمان استمرارية استغلال التطبيقات الإعلامية الإدارية.
- إسداء خدمات اتصالية ذات جودة عالية للإدارة.
- تيسير تركيز العمل الجماعي عبر استغلال قنوات اتصالية مشتركة بين الإدارات.
- مزيد ترشيد نفقات شبكات الاتصال وتراسل المعطيات.
- تفعيل عقد جودة الخدمات.

وقد تم تركيز المواقع الدنيا المنصوص عليها بالمشروع وهي حاليا في طور الاستغلال حيث تمّ إنجاز الأشغال بنسبة 100% وذلك على إثر تهجير 533 موقع.

كما تم ابرام ملحقين للصفقتين مع مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات: "اتصالات تونس" و"أوريدو" لمدة 6 أشهر إضافية لمواصلة استغلال المواقع إلى موفي سنة 2021.

- ***مشروع تركيز مركز عملياتي ومنظومة مراقبة لإدارة الشبكات الإدارية المندمجة:***

يتمثل المشروع في تركيز مركز عملياتي لمراقبة الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة، إلى جانب تركيز منصة تؤمن الربط بين مختلف الشبكات بهدف التحقق من فاعلية المنظومة وبدء تشغيلها ومتابعة جودة خدماتها، وتوفير خدمة المرافقة والمساندة للفريق التقني والتعهد بالصيانة. وقد تم الشروع في استغلال المنظومة منذ جوان 2018. يمتد المشروع على 5 سنوات ويهدف بالأساس إلى تأمين خدمة الربط بين شبكات مشغلي الاتصالات المكونة للشبكة الوطنية الإدارية المندمجة، وتوفير الاجازاتّ، مراقبة وتأمين حسن استغلال الشبكات بصفة مستمرة وتفعيل عقود جودة خدمات المشغلين SLA.

- ***مشروع الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة بلديات RNIA III***

يتمثل مشروع "شبكة تراسل المعطيات بالجماعات العموميّة المحلية "RNIA3 في تركيز شبكة تراسل معطيات مندمجة لفائدة الجماعات المحلية وتأمين استغلالها (عدد المواقع بين 628 و934 موقع).

هذا وقد تم ابرام العقود مع المشغلين" أوريدو" و"اتصالات تونس" في شهر ديسمبر 2018، والانطلاق في تركيز المواقع منذ شهر جانفي 2019، وقد تم خلال سنة 2021 استكمال تنفيذ العدد الأدنى من المواقع في حدود 617 موقعا، وهي الآن في طور الاستغلال.

♦ ***مشروع الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة عدالة RNIA IV***

يدخل مشروع "الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة عدالة "RNIA4 في برنامج العدالة الرقمية لوزارة العدل، ويتمثل في تركيز شبكة تراسل معطيات مندمجة لفائدة وزارة العدل وتأمين استغلالها (عدد المواقع 163 بسعة 4 Mbps كحد أدنى، و163 بسعة 100 Mbps كحد أقصى).

هذا وقد تم إبرام عقد صفقة مع "اتصالات تونس" في شهر مارس بتمويل على القرض الخارجي للبنك الافريقي للتنمية2021، وتم تركيز 90 بالمائةمن المواقع. كما تم التوصل لإبرام اتفاقية صاحب منشأ مفوض مع المركز الوطني للإعلامية لمتابعة تنفيذ المشروع.

♦ ***تحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية لتوفير السعة العالية EDUNET 10***

يعد هذا المشروع الركيزة الأساسية لبرنامج "المدرسة الرقمية" الذي يهدف إلى تركيز شبكة بتقنية الألياف البصرية لـ 3307 مؤسسة تربوية وربطها بالسعة العالية.

وقد شهد المشروع تأخيرا في الإنجاز نظرا لصعوبات التمويل على موارد صندوق تنمية المواصلات نظرا لما يحتاجه المشروع من موارد مالية ضخمة مما اقتضى الأمر للتفاوض مع البنك الافريقي للتنمية والبنك الدولي لتمويل المشروع وتوفير خدمات مساندة لإنجاز المشروع، بكلفة تقديرية في حدود 115 مليون دينار.

وقد تم خلال سنة 2021 الإعلان عن المنافسة، وفتح العروض والإنطلاق في عملية الفرز الفني والمالي.

وبإعتبار الصبغة الأفقية لقطاع تكنولوجيات الإتصال، فقد ساهمت المهمة في إنجاز عدة مشاريع راجعة بالنظر إلى وزارات أخرى على غرار مشروع هيكل المفتاح العمومي لفائدة وزارة

الدفاع الوطني ومشروع البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية لفائدة المركز الوطني لرسم الخرائط والإستشعار عن بعد.

المؤشر 2.1.1.1 نسبة التغطية البريدية							
الوحدة	إنجازات		تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
	2019	2020					
نسبة السكان	مكتب بريد لكل 10588ساكن	مكتب بريد لكل 11043 ساكن	مكتب بريد لكل 10795 ساكن	مكتب بريد لكل 11011ساكن	98,0%	مكتب بريد لكل 10800 ساكن	2023

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2021:**

تم تسجيل نسبة إنجاز للمؤشر تقدر بـ 98% مقارنة بالتقديرات ويعود هذا الإنخفاض إلى عدّة أسباب من أهمها:

- عدم التوصل إلى فتح الـ 14 مكتب بريد المبرمج فتحها خلال سنة 2021 وذلك نظرا لتواصل جائحة كورونا، حيث وقع فتح 3 مكاتب بريد فقط (مهاذبة الشرقية، شبدة المغيرة).
- نقص الأعوان لفتح مكاتب بريد جديدة.
- ارتباط المؤشر بعدد السكان غير القار
- تدعيم الشبكة البريدية بمكاتب بريد متجولة خاصة بالمناطق ذات الكثافة السكانية الضعيفة جدا.

- حرص البريد على تحسين نسبة التغطية بإعتماد حلول رقمية إلى جانب التواجد عبر مكاتب بريد قارة.

وفي إطار توفير وتقريب الخدمات البريدية من المواطن، تم خلال سنة 2021 إنجاز إستثمارات بقيمة8 م د لتحسين البنية التحتية للشبكة التجارية إما عن طريق إعادة بناء المكتب أو تشييد بناء جديد(46 مكتب بريد منها: مكتب بريد حي النور بقفصة ، مكتب بريد بئر الحفي بسيدي بوزيد، مكتب بريد الوردية، مكتب بريد المرناقية 20 مارس ، مكتب بريد أولاد الحناشي، مكتب بريد القطار ، مكتب بريد لرطس، مكتب بريد البهرة) أو تأهيل مكاتب البريد (44 مكتب بريد منها: مكتب بريد الرجيش، مكتب بريد الهداية ، مكتب بريد مقرن ، مكتب بريد جلمة، مكتب بريد تستور، مكتب بريد ملولش، مكتب بريد سليانة) وتهيئة البناءات (حوالي 150 مكتب بريد سنويا) ، كما تم تخصيص إستثمارات بقيمة 1,1 م د لتوسيع الشبكة البريدية وتحسين التغطية البريدية عبر إقتناء عقارات ذات صبغة تجارية لإحداث مكاتب بريد (إقتناء عقار بقرمدة صفاقس و أرض بجندوبة). كما تم صرف 1,5 م د لتهيئة المركبات البريدية المندمجة وتطوير منصات الفرز والخدمات اللوجيستية ومراكز التوزيع والترحيل (تأهيل مركز الفرز)

وفي إطار تدعيم السلامة بمختلف هياكل الديوان الوطني للبريد تم صرف إعتمادات تقدر بـ 229 أ د لتركيز أنظمة إنذار ومنظومات مراقبة بصرية.

كما تم سنة 2021إقتناء تجهيزات ومعدات إستغلال لفائدة مقرات البريد بمبلغ قدره 3,8 م د .

كما عمل البريد التونسي على تجديد وتدعيم أسطول النقل بكلفة 1,2 م د لتأمين ترحيل وتوزيع البعائث على كامل تراب الجمهورية في أحسن الآجال.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف

الإشكاليات والصعوبات لتحقيق الهدف	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
تعقّد إجراءات إبرام الصفقات العمومية، خاصة بالنسبة للمشاريع الممولة على القروض الخارجية في إطار الاتفاقيات المصادق عليها من قبل الجمهورية التونسية حيث تخضع هذه الشراءات لإزدواجية في الإجراءات وفقا للصيغ المفروضة من الممول الأجنبي والإجراءات المنصوص عليها بالنظام الوطني للصفقات	تم الاقتراح على مصالح رئاسة الحكومة ومصالح وزارة الاقتصاد والتخطيط قصد تبسيط إجراءات إبرام الصفقات في اتجاه إعتماد الإجراءات المعتمدة من قبل هيئات التمويل الأجنبية دون غيرها بإعتبار علوية اتفاقيات التمويل المصادق عليها بمقتضي قوانين، مع إمكانية المراقبة اللاحقة من قبل لجان الصفقات ذات النظر ومراقبي المصاريف العمومية، وسيتم العمل على متابعة المقترح إلى حين تنفيذه على أرض الواقع
تعدد الوثائق المستوجبة لخلاص الصفقات العمومية مع المطالبة بنسخ أصلية أو مطابقة للأصل، مما يؤثر على طول آجال الخلاص	الحرص على التنسيق مع وزارة المالية لطلب مزيد تبسيط إجراءات الخلاص، مع الحد من طلب وثائق تم تقديمها سابقا للإدارة المعنية بالخلاص
• وجود منافسة في عديد مجالات الخدمات البريدية والمالية أدى إلى تراجع أداء المرفق العام نظرا لعدم تحيين الإطار التشريعي والترتيبي لقطاع البريد الذي شهد تطورات متسارعة.	العمل خلال الفترة القادمة من المخطط الاستراتيجي للوزارة 2023-2025 على وضع إطار قانوني وترتيبي جديد (مجلة البريد) يتماشى مع التوجهات العالمية في المجال من حيث تنظيم النشاط البريدي وتوضيح دور مؤسسة "البريد التونسي" وكافة المشغلين والمتدخلين في السوق البريدية خاصة فيما يتعلق بالخدمة البريدية الشاملة من ناحية، وتنظيم القطاع من خلال إحداث هيئة تعديلية خاصة بقطاع البريد، فضلا عن تطوير الشكل القانوني للمؤسسة البريدية بما يسمح بتحسين أدائها من ناحية أخرى.

❋الهدف 2.1.1: تعزيز إرساء إدارة إلكترونية في خدمة المستخدمين

ينصهر هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي الخاص بضمان خدمات إدارية ذو جودة وضمان واستمراريتها بما يستجيب للتطلعات مستعمليها من مواطنين ومواطنات ومؤسسات، حيث أن إرساء إدارة الكترونية من شأنه أن يكرّس سياسة الدولة في ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والمسارات الداخلية والتقليص قدر الإمكان من البيروقراطية مما يعود نفعا على تحسين الخدمات المقدمة للمستخدمين (المواطن والمؤسسة) وتعصيرها وهذا في كنف الشفافية التي تضمن حق التكافؤ المجتمعي.

ويتطلب تحقيق إدارة رقمية ناجعة في خدمة المواطن والمؤسسة، تظافر الجهود على جميع الأصعدة من موارد بشرية، ومالية، وعمليات تحسيسية وتوعويّة.

هذا فضلا عن تنفيذ مشاريع إعادة هيكلة للمنظومات المستغلة من قبل الإدارة العمومية وإرساء منظومات متطورة. وبالتالي، فإن ضعف نسق إنجاز هذه المشاريع يؤثّر سلبا على مدى تحقيق هذا الهدف وهو ما يبرّر محدودية ما تم تحقيقه في هذا الإطار.

المؤشر 1.2.1.1: عدد الخدمات الرقمية المقدمة للمستخدمين (المواطن أو المؤسسة)							
وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
خدمة	9	20	50	20	%40	85	2023

❖ تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2021:

تم تسجيل نسبة إنجاز للمؤشر قدرت بـ 40% مقارنة بالتقديرات ويعود ذلك أساسا إلى عدة إعتبارات من أبرزها :

– إنّ دور مهمة تكنولوجيات الاتصال ذو بعد أفقي وتساهم الوزارة في جلّ المشاريع الوطنية ذات العلاقة بوضع وتركيز الخدمات على الخط على مستوى جميع الهياكل الوطنية،

– في هذا المجال وبالنسبة لسنة 2021 تم وضع وتركيز البوابة الإلكترونية للاستشارة الوطنية E-istichara وبوابة التلقيح ضدّ كوفيد-19 والإمضاء الإلكتروني عن بعد DigiGo وموقع أ-إبلاغ e-iblagh

– ساهمت الوزارة من خلال مشروع مهمة المساندة والاحاطة الخاصة بالمخطط الاستراتيجي تونس الرقمية 2020 بمساندة المركز الوطني لسجل المؤسسات لتطوير خدمات على الخط لفائدة المؤسسة،

– ان تطوير ما يقارب 60 خدمة مندمجة للتبادل الالكتروني للمعطيات عبر منظومة الترابط البيني ساهمت في رقمنة عدة خدمات قطاعية مساهمة بذلك في تبسيط الخدمات الإدارية ودعم موثوقية البيانات بالنظم المعلوماتية،

ويبقى وضع البوابة الوطنية الموحدة للخدمات الإدارية الرقمية هو الحل لحصر جميع الخدمات الالكترونية العمومية وبالتالي تقديم قيمة المؤشر بطريقة مدققة.

وقد ساهمت عديد المشاريع في تحقيق قيمة المؤشر المذكور سلفا من أبرزها:

- **<u>مشروع وضع وتركيز بوابة للخدمات العمومية على الخطّ:</u>**

يساهم هذا المشروع بصفة مباشرة في تحقيق قيمة المؤشر.

ويهدف إلى تحقيق رؤية الإدارة الحديثة من خلال تطوير بوابة وطنية موحدة للخدمات الإدارية الرقمية «PORTAIL NATIONAL DES SERVICES ADMINISTRATIFS EN LIGNE»لفائدة رئاسة الحكومة تتضمن عدة وظائف فنية.

تم اعداد كراس شروط البوابة والخدمات الالكترونية المنضوية عبره وتم القيام بطلب العروض وسيتم الانطلاق في وضع البوابة حيز الاستغلال خلال سنة 2022.

- **إرساء آليات العمل التشاركي في الإدارة:**

لمزيد الحث على استغلال آليات العمل التشاركي والعمل عن بعد في الإدارة، تم خلال سنة 2021 إبرام صفقة إطارية عامة بالتفاوض المباشر مع شركة مايكروسفت قصد إقتناء رخص استغلال الإجازات لمدة سنة قابلة للتجديد وذلك لضمان استمرارية الخدمات المسداة في المجال.

- **إرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن وتأهيل منظومة الحالة المدنية:**

تم الإنتهاء من تركيز سجل المعرف الوحيد للمواطن لدى المركز الوطني للإعلامية. كما تم إبرام العقد مع المزود الذي تم اختياره قصد تنفيذ مشروع إرساء المعرف الوحيد للمواطن.

كما تم إجراء اختبارات للمنظومة قصد استلام النسخة الأولية منها.

أما فيما يتعلق بمشروع "تأهيل منظومة الحالة المدنية"، فقد تم إبرام العقد مع المزود الذي تم اختياره لإنجاز المشروع.

وسيساهم المركز الوطني للإعلامية في إطار عقد صاحب منشأ مفوض في مساندة وزارة الداخلية (قسم الشؤون المحلية) ووزارة تكنولوجيات الاتصال في ضبط الحاجيات الوظيفية للمنظومة الجديدة. هذا وقد تمّ عقد مجموعة من الورشات قصد تحديد الحاجيات الفنية والوظيفية اللازمة لإيواء الحل المستقبلي.

- **تركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية**

تم وضع نواة منظومة الترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية وقد مكنت من وضع حيز الاستغلال قرابة 60 خدمة مندمجة لتبادل المعطيات بين عدة نظم المعلومات أهمها المعرف الوحيد للمواطن والحالة المدنية وسجل المؤسسة ونظام الجباية.

كما تم إعادة إطلاق طلب العروض مرة ثانية ليشمل وضع منظومة شاملة لجميع القطاعات وذلك بعد تسجيل طلب عروض اول غير مثمر.

المؤشر 2.2.1.1: نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة)							
وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	-	1%	80%	%30	37,5%	100%	2023

❖ تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2021:

تمت معالجة المراسلات الكترونيا كليّا عبر المنظومة (من مرحلة تلقّي المراسلة إلى مرحلة المصادقة على الإجابة وإرسالها إلكترونيا) بنسبة 30% أي في حدود 37,5% مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك بالأساس إلى ضعف نسبة اعتماد التوقيع الالكتروني من قبل جلّ بعض الوزارات وهو ما انجر عنه مواصلة اعتماد إرسال النسخة الورقية عوضا التبادل الإلكتروني في التوقيع وتبادل المراسلات بين الوزارات. ولتحسين قيمة المؤشر وبهدف المرور من مراسلات إدارية ورقية إلى مراسلات معالجة إلكترونيا بصفة كلية منذ نشأتها في أقرب الآجال الممكنة، تم خلال سنة 2021 مواصلة تنفيذ خطة الإتصال وقيادة التغيير حول منظومة عليسة وذلك للتحسيس بأهميتها في تسهيل وتسريع معالجة المراسلات ولتشجيع كافة المستخدمين على إعتمادها.

ومن أهم المشاريع التي ساهمت في تحقيق المؤشر المذكور:

♦*تعميم منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات*:

تمّ خلال سنة 2021 تركيز تطبيقة في منظومة عليسة تمكن من التوقيع الالكتروني عبر تقنية "DIGIGO" لدى جميع الوزارات.

كما تم تركيز تطبيقة لمعالجة مسار أرشفة المراسلات على منظومة عليسة من نشأتها إلى غاية ترحيلها إلى الأرشيف الوطني وذلك وفقا للقواعد والإجراءات المحددة من الأرشيف الوطني.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف

الإشكاليات والصعوبات لتحقيق الهدف	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
• التأخير الحاصل في آجال تركيز المشاريع نظرا لطول الإجراءات الإدارية لإبرام الصفقات العمومية، حيث تعتمد مشاريع تونس الرقمية على تمويل خارجي موظّف من قبل البنك الإفريقي للتنمية وهو ما يحتم إعتماد إجراءات الممول في تنفيذ الشراءات العمومية، كما يحتم ضرورة المرور بهياكل الرقابة على الصفقات العمومية إلى جانب المصادقة النهائية من قبل البنك الإفريقي للتنمية على كافة مراحل إعداد وإنجاز الصفقات، وهو ما يتطلب آجال هامة جدا تؤثر سلبا على سرعة إنجاز المشاريع.	• **بالرغم من أن هذه الإشكالية تخرج عن نطاق البرنامج، إلا أنّه** تم العمل على تنظيم عديد الاجتماعات مع الطرف الممول وهياكل الرقابة للعمل على تلافي التأخيرات الحاصلة وقد أفضت هذه المساعي إلى تعهّد مختلف الأطراف على الإلتزام قدر الإمكان بالآجال القانونية للنظر في الملفات.
• طبيعة المشاريع الأفقية وبالتالي تعدد الأطراف المتدخلة في المشاريع وصعوبة تحديد الأدوار والمسؤوليات.	• العمل على تحديد إطار عام لحوكمة المشاريع يهدف إلى تحقيق النجاعة في إعدادها وتنفيذها. وقد تمّ كمرحلة أولى وضع خريطة للحوكمة تتمثّل في إحداث لجنة قيادة لكل مشروع يوكل ترأّسها للجهة المستفيدة وإحداث لجنة فنية ومتابعة لنفس المشروع يتمّ ترأّسها من طرف الوزارة وذلك لتوفير الدعم والمساندة لأصحاب المشاريع.
• صعوبة تأقلم المستعملين مع طريقة التصرف في المراسلات الإدارية التي يتم اعتمادها في منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات.	• مواصلة العمل على إرساء إدارة التغيير والاتصال صلب الهياكل المعنية بالمشاريع الجديدة.

❋الهدف 3.1.1: تنمية الاقتصاد الرقمي مع جعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال.

ينضوي هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي للبرنامج والمتعلق بالمساهمة في تدعيم القدرة التنافسية وتحسين إنتاجية الاقتصاد التونسي وتحسين مناخ الأعمال لدفع الاستثمار وتوفير فرص العمل اللّائق بما يمكن من الرّفع في مساهمة قطاع تكنولوجيات الاتصال في الناتج المحلّي الإجمالي وبالتالي جعل تونس قطبا تكنولوجًيّا إقليميًا ودوليًا، ومن فسح مجالات المبادرة والإستثمار وتطوير مناخ الأعمال من خلال وضع أطر تشريعية وترتيبية محفزة لبعث وتطوير المؤسسات الإقتصادية تقوم خاصة على الإبتكار والتجديد وإعتماد التكنولوجيات الحديثة لتحقيق قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية على مختلف الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

كما يهدف إلى التأسيس لمنوال اقتصادي جديد يقوم على دفع المبادرة الخاصة والتجديد وتحفيز الإستثمار في المجال الرقمي من خلال التسويق للوجهة التونسية كقطب تميز ونسيج كفاءات، يوفر فضاء سيبرني مؤمنا على المستوى الإقليمي.

وفي غياب توفر قيمة المؤشر الخاص بنسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي الذي سيتم مدنا به لاحقا من قبل المعهد الوطني للإحصاء، فإنه لم يتم تحقيق الهدف نسبيا بالرجوع إلى قيمة المؤشر الخاص بمشروع تونس الذكية باعتبار الظروف الاستثنائية التي شهدتها سنة 2021.

المؤشر 1.3.1.1 : نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي							
الوحدة	إنجازات		تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
	2019	2020					
نسبة	4,3	-----	4,5	*	-	7	2023

(*) المؤشر غير متوفر

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2021:**

المؤشر غير متوفر حاليا، نظرا للتأخير الذي طرأ على إعداد الحسابات القومية على مستوى المحاسبة العموميّة بالمعهد الوطني للإحصاء.

المؤشر 2.3.1.1: عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة سنويا							
الوحدة	إنجازات		تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
	2019	2020					
عدد	192	209	200	245	122.5 %	200	2023

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2021:**

تم إسناد 245 علامة مؤسسة ناشئة سنة 2021 زيادة عن التقديرات المتمثلة في إسناد 200 علامة و بالتالي تجاوز نسبة إنجاز المؤشر 100% مقارنة بالتقديرات وقد ساهم التقدم في تنفيذ مختلف مراحل برنامج تونس الناشئة في تطوّر نسق إسناد علامات المؤسسة الناشئة.

ومن أهم المشاريع التي ساهمت في تحقيق قيمة المؤشر:

- **برنامج تونس الناشئة:**

يهدف برنامج تونس الناشئة إلى جعل تونس وجهة إقليمية مميّزة وإطارا محفّزا لبعث واستقطاب المؤسسات الناشئة (Startups) التي يقوم منوالها الإقتصادي على الإبتكار والتجديد وإعتماد التكنولوجيات الحديثة.

تم تكليف شركة سمارت كابيتال بإنجاز البرنامج طبقا لأحكام الفصل 5 من القانون عدد 20 لسنة 2018 مؤرخ في 17 أفريل 2018 يتعلق بالمؤسسات الناشئة.

ويتألّف البرنامج من ثلاث مكوّنات رئيسية:

- إطار قانوني مميّز وخصوصي ويعرف بـــ Startup Act
- تركيز منظومة جديدة من صناديق ومؤسسات استثمار موجهة لفائدة المؤسسات الناشئة عن طريق وضع وتركيز صندوق صناديق–Fonds de Fonds– ومن ثم السماح لاحقا بإنشاء صناديق استثمار مختّصة،
- تطوير وتحسين بيئة ومنظومة المرافقة والمساندة لفائدة المؤسسات الناشئة سواء من خلال برامج تكوين وتحسيس وتعاون وشراكات تتيح مزيد نشر ثقافة الرّيادة.

1- **تعزيز استمرار نشاط برنامج تونس الناشئة :**

تواصل منذ شهر أفريل 2019 نسق إسناد علامات المؤسسة الناشئة ليصل إلى646 علامة في موفى ديسمبر 2021 .

2- **تركيز إطار جديد لتمويل ومرافقة المؤسسات الناشئة:**

يهدف الإطار الجديد الذي يطلق عليه اسم "برنامج دعم الشركات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المبتكرة" إلى بعث آليات محورية (entités–clés) مكلّفة بتنفيذ المشروع ووضع خطة للاستثمارات مستقبلية دائمة وقابلة للتطبيق.

3- **صندوق الصناديق (Fonds de Fonds ANAVA) –ANAVA :**

هو مشروع لدعم المؤسسات الناشئة والاستثمارات في القطاع الخاص وتطوير فضاء استثمار حيويّ لهذه المؤسسات في أفق 10 سنوات. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف سيقوم صندوق الصناديق، الذي يعتمد اليورو كعملة مبادلة، بضخّ أرصدة مهمّة من الأموال لفائدة صناديق استثمارية فرعية Child Funds من أجل تطوير الاستثمار لفائدة المؤسسات الناشئة بصورة جديدة. تتولى هذه الصناديق التمويل في مختلف مراحل تطور المؤسسات الناشئة على غرار الافراق والانطلاق وما بعد الانطلاق.

4- برنامج Fly Wheel :

تم إطلاق برنامج "FLYWHEEL" الذي سيسمح بخلق شبكة من منشآت الدعم للشركات الناشئة (SSO) تكون فاعلة وناجعة وشاملة في كافة أرجاء البلاد ويشمل البرنامج ثلاث مكوّنات وهي:

1- تمويل رأس المال وشبه رأس المال بالنسبة للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

2 - دعم فضاء الاستثمار للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المبتكرة.

3 - إدارة المشروع وتعزيز القدرات والمهارات.

ويهدف المشروع إلى مضاعفة إمكانية الحصول على التمويل ودعم نموّ المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المبتكرة. وسيساهم المشروع أيضا في خلق ما لا يقلّ عن 1800 موطن شغل مباشر منها 30 بالمائة ستخصص للنساء و20 بالمائة للشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة.

5- دعم منظومة المرافقة والتأطير بالنسبة للمؤسسات الناشئة:

تمكنت شركة سمارت كابيتال من دعم منظومة المرافقة والتأطير بالنسبة للمؤسسات الناشئة من خلال أربعة (04) آليات تتمثل في:

* آليتان تهمان المؤسسة الناشئة:

- منحة إعداد وتطوير نماذج المنتجات وتجسيم الفكرة في مراحل النشوء
- منحة الشروع في الإستثمار والتسويق،

* وآليتان موجهتان إلى الحاضنات (incubateurs) ومراكز التسريع في إنجاز الاستثمار (accélérateurs):

- منحة تحفيزية لفائدة الحاضنات ومراكز التسريع في إنجاز الاستثمار التي تنجح في مرافقة مشروع يتوّج بالحصول على علامة المؤسسة الناشئة (Label Startup)،
- منحة لتطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل الحاضنات ومراكز التسريع في إنجاز الاستثمار.

6- البعد الإقليمي والدولي لبرنامج تونس الناشئة:

يكتسي برنامج تونس الناشئة بعدا إقليميا ودوليا ترجمه انضمام تونس إلى تحالف إفريقيا الذكيّة Alliance Smart Africa وهي مبادرة ترمي إلى إنجاح مسار التحوّل الرقمي للقارّة الإفريقية وتساهم تونس فيها من خلال برنامج يهدف إلى النهوض بالمؤسسات الناشئة في القارة الإفريقية.

المؤشر 3.3.1.1: عدد فرص العمل الجديدة في إطار مشروع تونس الذكية							
الوحدة	إنجازات		تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
	2019	2020					
عدد	3420	----	6000	0		6000	

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2021:**

لم يتم التمديد في الآجال القانونية لنهاية مشروع "تونس الذكية" (الأمر عدد 6 لسنة 2014 المؤرخ في 02 جانفي 2014 المتعلق بإرساء "مشروع تونس الذكية" للنهوض بأنشطة نقل الخدمات خارج بلد المنشأ وبإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز هذا المشروع.

هذا وحيث يعدّ قطاع نقل الخدمات خارج بلد المنشأ من المجالات الأكثر نموا في العالم. واعتبارا لما توفره تونس من ميزات تفاضلية خاصة على مستوى الموارد البشرية والبنية التحتية مقارنة بالبلدان المنافسة، يتواصل العمل على وضع مناخ ملائم يحفّز على الاستثمار في قطاع تكنولوجيات الاتصال والتحوّل الرّقمي بهدف أن تصبح تونس إحدى كبرى الوجهات لنقل الخدمات خارج بلد المنشأ "Offshoring" في المنطقة الأورومتوسطية قصد استقطاب كبرى الشركات العاملة في مجال تطوير البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

وفي هذا الإطار تم خلال سنة 2021 انجاز بعض الأنشطة لتحقيق المؤشر من أهمها:

1-<u>التشجيعات والحوافز</u>

تم إحالة 2 ملفات إلى الوكالة التونسية للتشغيل والعمل المستقل لصرف الإعتمادات المخصصة لتغطية الحوافز المسندة للشركات المنضوية تحت برنامج تونس الذكية والمحملة على الصندوق الوطني للتشغيل.

2-الترويج والتسويق

- المشاركة في تظاهرة «VivaTechnolgy 2021» من 16 إلى19 جوان 2021 بباريس فرنسا (استثنائيا عن بعد هذه السنة).

تعتبر تظاهرة VivaTechnolgy إحدى أهم التظاهرات العالمية والأكثر تأثيرا في مجال التكنولوجيا والتجديد ومن أهم التظاهرات الرفيعة المستوى دوليا المخصصة للابتكار التكنولوجي والمؤسسات الناشئة حيث أنها تشهد مشاركة عدد هام من المؤسسات الناشئة، المستثمرين، المديرين التنفيذيين، الطلاب، والأكاديميين الممثلين لعديد البلدان خاصة منها الإفريقية وتلك التي تعد أسواقا هامة يستهدفها مشروع تونس الذكية (مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة).

ولإنجاح المشاركة التونسية في الدورة الحالية لتظاهرة « VivaTechnology »، تم توفير :

- 40 تذكرة مشاركة للمؤسسات الناشئة لتمكينهم من التعريف بمنتوجاتهم ومحاكاة المستثمرين العالمين.
- فضاء عرض رقمي بهدف التعريف بالفرص والإمتيازات التي تمنحها تونس في مجال تكنولوجيا الإتصال، وبالكفاءات التونسية في مجال التكنولوجيات الرقمية
- 20 تذكرة مشاركة لمختلف الفاعلين من القطاعين الخاص والعام والخبراء في مجال الإقتصاد الرقمي.
- خدمات إشهارية إلكترونية كتضمين مقاطع الفيديو وإدراج التعريف بالمشاركة التونسية بموقع الواب وجميع وسائل الإتصال الخاصة بالتظاهرة، مما من شأنه أن يضمن تحقيق ظهور هام للتكنولوجيا التونسية وأن يمكن من ربط الصلة مع أكبر الشركات العالمية.

- المشاركة في تظاهرة «Mobile World congress 2021» من 28 جوانالى 01 جويلية 2021 ببرشلونة، اسبانيا.

بالشراكة مع مركز النهوض بالصادرات (CEPEX) ودعم من مؤسسة تونس للتنمية (FondationTunisie Pour le Developpement)، شاركت وحدة تونس الذكية في تظاهرة "Mobile World Congress " والتي أقيمت ببرشلونة، إسبانيا، من 28 جوان إلى 01 جويلية 2021. ويعد هذا الحدث من التظاهرات العالمية الأبرز في مجال تكنولوجيات الاتصال، وقد تمكنت الوحدة من خلال تفاعلها مع مختلف العارضين من مستثمرين وباعثي شركات ناشئة ومسؤولين عن فضاءات الدعم والمساندة (SSO) من:

1- التعريف بالإمتيازات التي توفرها تونس للتشجيع على الاستثمار والابتكار كالخدمات المتوفرة في مركز "The Dot" ومختلف المبادرات والبرامج الوطنية كتونس الناشئة.

2-الإطلاع على مستجدات القطاع في تكنولوجيات الإتصال و الإقتصاد الرقمي.

3-إرسال نشريات إخبارية بصفة دورية (newsletter).

4-تكثيف الحضور على مواقع التواصل الإجتماعي من خلال تنظيم مجموعة من اللقاءات عن بعد(webinars).

5-الشروع في إعادة هيكلة وحدة تونس الذكية واختيار مكتب دراسات لإنجاز دراسة تبلور رؤية جديدة لتونس الذكية للفترة ما بعد 2022.

6-بعث المركز الرقمي The DOT : تم إفتتاح أول مركز رقمي وطني "The Dot" يجمع مختلف البرامج والمبادرات التي يوفرها القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والممولين الدوليين في خدمة الشركات الناشئة و دعم الإبتكار في التكنولوجيات الحديثة كالذكاء الإصطناعي والصناعة 4.0.

يضم هذا المركز حاليا 15 مؤسسة ناشئة تتمتع مجانا بكل الموارد اللوجستية والخبرات التقنية اللازمة للإحاطة بها وتطويرها والتعريف بها على الصعيد العالمي. كما ينظم المركز بالتنسيق مع شركائه من الفاعلين في القطاع تظاهرات ودورات تكوينية حضورية أو عن بعد (Webinars, key notes,...) وموجهة أساسا لباعثي المشاريع والمستثمرين في تونس.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف

الإشكاليات والصعوبات لتحقيق الهدف	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
– عدم توفر المعلومة الخاصة بمؤشر "نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للسنة السابقة خلال فترة اعداد هذا التقرير (افريل من كل سنة): باعتبار أن المعهد الوطني للإحصاء يتولى عادة توفير قيمة هذا المؤشر أواخر السنة الموالية للسنة بالمعنية بوثيقة التقرير السنوي للأداء – ضعف على مستوى تحقيق قيمة المؤشر الخاص بعدد فرص العمل الجديدة	• في إطار مواصلة عملية التنزيل العملياتي لأداء برنامج التنمية الرقمية سيتم العمل على تغيير هذا المؤشر بمؤشر آخر يكون قابل للقياس وممكن احتسابه بتاريخ إعداد وثيقة التقرير السنوي للأداء -بصدد الإعداد لرؤية جديدة لمشروع تونس الذكية

2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

حسب طبيعة النفقة:

تمّ ضبط ميزانيّة برنامج التنمية الرقمية لسنة 2021 بما قدره 130 102 أد.

وتتكون ميزانية البرنامج من نفقات التأجير ونفقات التدخلات التي تتعلق بالمنح المسندة لفائدة الفاعلين العموميين ونفقات الإستثمار التي تتعلق بالمشاريع الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة وعن طريق صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والإتصال.

وقد تم الشروع في تنفيذ ميزانية البرنامج إثر المصادقة على جداول البرمجة السنوية للنفقات من قبل السيد مراقب المصاريف العمومية بتاريخ 19 فيفري 2021.

وقد تم خلال سنة 2021 إنجاز إعتماد قدره 84060أ د أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 69%.

وقد قامت المهمة بطلب الترفيع في مقابيض ونفقات صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بعنوان سنة 2021 حتى يتسنى لها استكمال إجراءات صرف الإعتمادات على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والإتصال بعنوان سنة 2021 لفائدة المنشآت والمؤسسات العموميّة ومشاريع تنمية القطاع وتم توزيع إعتمادات تكميلية بمبلغ قدره253 19 أد.

وتتوزع الإنجازات على النحو التالي:

- **نفقات التأجير:** تم إنجاز إعتماد قدره 1884 أد أي بنسبة% 90،
- **نفقات التدخلات:** تم إنجاز إعتماد قدره 000 70 أد أي بنسبة 100%.
- **نفقات الإستثمار:**

- **على صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال:** تم إنجاز إعتماد قدره 792 11 أد أي بنسبة 39%، ويرجع ذلك بالخصوص إلى تعطل بعض ملفات الخلاص نظرا لوجود إشكالية كيفية احتساب الأتاوة المفوترة بالعقد، وعدم التوصل إلى استيفاء الملفات بالوثائق الضرورية قبل غلق ميزانية 2021.

- **على القروض الخارجية الموظفة:** تم إنجاز إعتماد قدره 384أد مقارنة بـ 655 10أد مرسمة أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 4%. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن طول إجراءات إبرام الصفقات حالت دون البدء في استغلال وإنفاق الاعتمادات المرصودة رغم التقدم المسجل في مسار مراحل إنجاز المشاريع المخصصة لذلك. وسيتم الترفيع في نسق صرف الإعتمادات المخصصة لهذه المشاريع خلال سنة 2022.

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2021 ق. م التكميلي -1	إنجازات 2021 -2	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات التأجير	إعتمادات الدفع	2100	1884	-216	90%
نفقات التسيير	إعتمادات الدفع	0	0	0	0%
نفقات التدخلات	إعتمادات التعهد	70000	70000	0	100%
	إعتماداتالدفع	70000	70000	0	100%
نفقات الاستثمار	إعتمادات التعهد	69253	13046	-56207	19%
	إعتمادات الدفع	49283	12176	-37107	25%
نفقات العمليات المالية	إعتمادات التعهد				
	إعتمادات الدفع				
المجموع	**إعتمادات التعهد**	**141353**	**84930**	**-56423**	**60%**
	إعتمادات الدفع	**121383**	**84060**	**-37323**	**69%**

*** دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

- **حسب مآل النفقة:**
- **النشاط1 : تطوير البنية التحتية للإتصالات والخدمات الشاملة:**

تم إنجاز إعتماد قدره 8622,559أ د مقابل 34230 أد المحددة بالتقديرات (ق م أصلي / تكميلي) ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: إنجاز إعتماد قدره 603,724 أد مقابل 638 أ د المحددة بالتقديرات (ق م أصلي / تكميلي)
- نفقات الاستثمار: إنجاز إعتماد قدره 8019أ د مقابل33592 أد المحددة بالتقديرات (ق م أصلي / تكميلي)

تم بالنسبة لسنة 2021 تحقيق الهدف الأول " تطوير النفاذ إلى الخدمات الشاملة الاتصالية والبريدية وتكنولوجيات الانترنات ذات السعة العالية " بنسبة هامّة وذلك بإعتبار قيمة المؤشر عدد اشتراكات الإنترنات القارة والجوالة لكل 100 ساكن بالرغم من الضعف الحاصل في نسبة استهلاك الإعتمادات والتي تقدر بـ 25%.

ويعود ذلك أساسا إلى التعقيدات الإدارية التي شهدتها بعض الملفات والتي حالت دون التمكن من استهلاك الإعتمادات المتعلقة بنفقات الإستثمار خاصة على الرغم من التقدم في الإنجاز المادي للعديد من المشاريع.

- **النشاط2 : تنمية الاقتصاد الرقمي:**

تم إنجاز إعتماد قدره 3463,714 أ د مقابل 2021 أد المحددة بالتقديرات (ق م أصلي / تكميلي)ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: إنجاز إعتماد قدره 463,714 أد مقابل 520,600 أ د المحددة بالتقديرات (ق م أصلي / تكميلي)
- نفقات الإستثمار: إنجاز إعتماد قدره 3000أ د مقابل1500 أد المحددة بالتقديرات (ق م أصلي / تكميلي).

إن عدم التمكن من تحديد مدى تحقيق الهدف 3.1.1: تنمية الإقتصاد الرقمي مع جعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال نظرا لعدم التمكن من الحصول على قيمة المؤشر **1.3.1.1.** نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي يحول دون التمكن من ربط التقدم الملحوظ في نسبة استهلاك الإعتمادات المقدر بـ 171% بالأداء.

- **<u>النشاط3 : رقمنة الإدارة:</u>**

تم إنجاز إعتماد قدره 3463,714أ د مقابل 14866 أد المحددة بالتقديرات (ق م أصلي / تكميلي) ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: إنجاز إعتماد قدره 744,237 أد مقابل 775 أ د المحددة بالتقديرات (ق م أصلي / تكميلي)
- نفقات الاستثمار: إنجاز إعتماد قدره 1901,370 أ د مقابل14091 أد المحددة بالتقديرات (ق م أصلي / تكميلي)

تم تحقيق الهدف الثاني " إرساء إدارة إلكترونية في خدمة المستخدمين (المواطن والمؤسسة) تكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة " بصفة محدودة وذلك بإعتبار قيمة المؤشر 1.2.1.1 : عدد الخدمات الرقمية المقدمة للمستخدمين والمؤشر 2.2.1.1: نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات وبالنظر إلى الضعف في استهلاك الإعتمادات والتي تقدر بـ 13%.

إلا أن هذا الضعف لا يعكس قيمة العمل المنجز من قبل المهمة بالنظر إلى كل العوامل التي تم ذكرها ضمن الجزء الخاص بتقييم الهدف والمؤشرات الخاصة به.

- **النشاط4: تشجيع الاستثمار ودفع التشغيل في المجالات الرقمية خاصة الموجهة للتصدير:**

تم إنجاز إعتماد قدره 71,637 أ د م مقابل 266 أد المحددة بالتقديرات (ق م أصلي / تكميلي) ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: إنجاز إعتماد قدره 71,637 أد مقابل 166,400 أ د المحددة بالتقديرات (ق م أصلي / تكميلي)
- نفقات الإستثمار: لم يتم إنجاز أي إعتمادات مقابل100 أد المحددة بالتقديرات (ق م أصلي / تكميلي)

- **النشاط5: منحة لفائدةONP:**

تم إنجاز إعتماد قدره 11000 أ د م مقابل 11000 أد المحددة بالتقديرات (ق م أصلي / تكميلي) أي بنسبة 100% مما كان له تأثيرا إيجابيا على إنجاز الهدف الأول " تطوير النفاذ إلى الخدمات الشاملة الاتصالية والبريدية وتكنولوجيات الانترنات ذات السعة العالية " وذلك بإعتبار قيمة المؤشر 2.1.1.1: نسبة التغطية البريدية .

جدول عـــدد4

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2021 ق. م الأصلي / تكميلي (1)	إنجازات	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	نسبة الإنجاز (2)/(1)
		2021 (2)	2021-2020 المبلغ (1)-(2)	
الأنشطة المركزية				
النشاط 1: تطوير البنية التحتية الاتصالية وتحسين النفاذ للسعة العالية جدا	**34230**	**8622,559**	**-25607,441**	**25%**
النشاط 2: تنمية الاقتصاد الرقمي	**2021**	**3463,714**	**1442,714**	**171%**
النشاط 3: رقمنة الادارة	**14866**	**1901,370**	**-12964,63**	**13%**
النشاط4: تشجيع الاستثمار ودفع التشغيل في المجالات الرقمية خاصة الموجهة للتصدير	**266**	**71,637**	**-194,363**	**27%**
النشاط 5: منحة لفائدةONP	**11000**	**11000**	**0**	**100%**
النشاط 6: منحة لفائدةCERT	**0**	**0**	**0**	**0**
النشاط 7: منحة لفائدة ONT	**40989**	**41941**	**952**	**102%**
النشاط 8: منحة لفائدةANSI	**4833**	**4085**	**-748**	**5%**
النشاط 9: منحة لفائدة ATT	**5298**	**5188**	**-110**	**98%**
النشاط A: منحة لفائدة الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية	**2500**	**0**	**-2500**	**0%**
النشاط B:منحة لفائدة المركز الوطني للإعلامية	**1000**	**2385**	**1385**	**239%**
النشاط C: منحة لفائدة "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية)	**4380**	**5402**	**1022**	**123%**
المجموع	**121383**	**84060**	**-37323**	**69%**

*** دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

السيد محمد أمين زروق

المدير العام للمنشآت والمؤسسات العمومية

مرجع التسمية: قرار وزير تكنولوجيات الاتصال والتحول الرقمي المؤرخ في 13 جويلية 2020

1-نتائج أداء البرنامج:

يعتبر برنامج القيادة والمساندة الرافد الرئيسي للبرنامج العملياتي التنمية الرقميّة لمهمّة تكنولوجيات الاتّصال باعتبار طبيعته الأفقية حيث أنه:

- ✓يساند البرنامج العملياتي في تجسيم أهدافه
- ✓يسدي لفائدته خدمات ذات علاقة بالدعم والمساندة،
- ✓يوفر له الدعم التقني واللوجستي بما يمكن من إعداد الميزانية وتنفيذها.

وفي إطار تجسيم التوجهات الوطنية، تقوم استراتيجية برنامج القيادة والمساندة على:

- ✓حوكمة مهمة تكنولوجيات الاتصال وتعزيز دور القيادة تحت إشراف رئيس المهمة من حيث متابعة وتقييم أداء البرامج وضمان تناغمها في إطار استراتيجية المهمة،
- ✓تطوير المنظومة التشريعية للقطاع،
- ✓تفعيل مخرجات المجلس الأعلى للاقتصاد الرقمي والمجالس الوزارية ومتابعة التوصيات المنبثقة عنها والتنسيق في الغرض مع كافة المتدخلين لرفع الإشكاليات التي تحول دون إنجاز البرامج والمشاريع بالنسق المطلوب،
- ✓ تركيز آليات الرقابة الداخلية والحوكمة الرشيدة من خلال رصد الإخلالات والعمل على تجاوزها في إطار حسن التصرف الإداري والمالي وتكريسا لأفضل الممارسات المعتمدة،
- ✓العمل على تفعيل آليات الحكومة المفتوحة ومزيد التواصل والتعريف بأنشطة المهمّة عبر كافة وسائل الاتصال الحديثة والتحيين الدوري للموقع الرسمي للمهمة،

الاتجاه نحو اعتماد " الكل رقمي Full Digital" داخل المهمة.

وتبعا لذلك، تم ضبط الأولويات التالية للبرنامج:

- ✓ تركيز نظام الرقابة الداخلية بالمهمة،
- ✓ رقمنة الخدمات الإدارية داخل المهمة تطبيقا لأحكام الأمر عدد 777 المؤرخ في 05 أكتوبر 2020 المتعلق بضبط شروط وصيغ وإجراءات تطبيق أحكام مرسوم رئيس الحكومة عدد 31 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل،

- ✓ الارتقاء بالموارد البشرية باعتبارها العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتطوير جودة خدماتها والنهوض بالعلاقة النوعية والكمية بين الإدارة والمتعاملين معها وذلك بالتدقيق في تحديد الحاجيات والجدوى الوظيفية للانتداب، وحسن توظيف وتعزيز القدرات والمهارات المهنية،
- ✓ ضمان المساواة بين مختلف الفئات مع الحرص على دعم تكافؤ الفرص بين النساء والرجال وتقليص الفوارق على مستوى جميع الخدمات الإدارية المسداة على غرار التكوين، التسميات في الخطط الوظيفية، المناظرات...،
- ✓ وضع برنامج لتطوير الخدمات الاجتماعية المسداة لفائدة الاعوان،
- ✓ ترشيد استهلاك الطاقة وصيانة السيارات الإدارية وتهيئة البناءات وتوفير المعدات والتجهيزات اللازمة لمتطلبات العمل، بما يسمح بتحسين التصرف في الموارد المادية وظروف العمل،
- ✓ تحسين التصرف في الاعتمادات وذلك من خلال الرّفع من نسق استهلاك الاعتمادات خاصة المتعلقة بالاستثمار،
- ✓ تركيز نظام معلوماتي بالمهمة،

وطبقا للإطار المرجعي الموحد لتنزيل الأداء الخاص بالبرنامج والذي تم إعداده سنة 2021 تم إعتماد ثلاثة أهداف وهي:

❋الهدف الاستراتيجي 1.1.9: تطوير حوكمة المهمة

يتم العمل على تطوير حوكمة المهمة من خلال ضمان تنفيذ القرارات المتعلقة بأنشطة القيادة والمتابعة الدورية لقرارات لجان القيادة على مستوى الديوان مع إعطاء الأولوية القصوى لاستحثاث نسق إنجاز مشاريع المخطط الوطني الإستراتيجي والوقوف على الإشكاليات والسعي لإيجاد حلول للعراقيل التي تحول دون تقدم إنجازها بالتنسيق مع الهياكل الخارجية المتدخلة باعتبار الصبغة الأفقية للقطاع، كما يتم العمل على المتابعة الدورية لمدى تطور تركيز نظام الرقابة الداخلية بالمهمة، وإرساء نظام معلوماتي يرتكز أساسا على رقمنة الخدمات الإدارية الداخلية والتحول الكلي نحو رقمنة مختلف المسارات الإدارية الداخلية بالاعتماد على التراسل الالكتروني بين الهياكل تجسيما للأمر الحكومي عدد 777 لسنة 2020 المؤرخ في 5 أكتوبر 2020 ، والتصرف الإلكتروني في الوثائق عبر اعتماد منظومة عليسة.

❖ **المؤشر 1.1.1.9: المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولية *:**

المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2019*	إنجازات 2020*	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بالتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	-	-	70	95	135	90	2023

(* لم يكن هذا المؤشر معتمد خلال سنتي 2019 و 2020)

* اللجان المعنية تتمثل في لجنة القيادة الاستراتيجية للرقابة الداخلية، اللجنة العملياتية للرقابة الداخلية للميزانية ولجنة متابعة مشاريع المخطط الوطني الإستراتيجي.

يعتبر هذا المؤشر آلية للمتابعة الدورية للقرارات والتوصيات التي يتم اتخاذها على مستوى الديوان وعلى مستوى لجان القيادة ذات الأولوية التي تم إحداثها صلب المهمة، وذلك قصد تقييم مدى تقدم تنفيذها.

*** تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2021:**

وقد تجاوزت نسبة تحقيق القرارات النسبة المبرمجة 70% بالنسبة للمؤشرات الفرعية الثلاث حيث كانت كالتالي:

1- **<u>مؤشر فرعي عدد 1:</u>** يتمثل هذا المؤشر في المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات اللجنة الإستراتيجية للرقابة الداخلية، ويتم احتسابه على النحو التالي: عدد قرارات وتوصيات اللجنة الإستراتيجية للرقابة الداخلية التي تم تنفيذها سنويا/ عدد قرارات وتوصيات اللجنة الإستراتيجية للرقابة الداخلية التي تم اتخاذها سنويا*100: تم عقد الاجتماع الثالث للجنة الإستراتيجية للرقابة الداخلية بتاريخ 05 أفريل 2021 (الاجتماع الأول والثاني كانا خلال سنة 2020). وقد نظرت اللجنة في مقترحات اللجنة العملياتية للرقابة الداخلية للميزانية وفي تقدم تركيز نظام الرقابة الداخلية ببرنامج التنمية الرقمية.هذا وقد صادقت اللجنة على خطط العمل الخاصة بالمسارات الأربعة الراجعة للرقابة الداخلية للميزانية مع إدراج بعض التعديلات طبقا لتوصيات السيد الوزير في

الغرض، كما تم إقرار إصدار مذكرة إجراءات في الغرض بالتنسيق مع خلية الحوكمة، وقد تم تنفيذ هذين القرارين قبل موفى سنة 2021 وبالتالي فإن قيمة إنجاز المؤشر الفرعي قدرت بـ 100%.

2- **<u>مؤشر فرعي عدد 2:</u>** يتمثل هذا المؤشر في المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجنة القيادة العملياتيّة للرقابة الداخلية للميزانية، ويتم احتسابه على النحو التالي: عدد قرارات وتوصيات اللجنة العملياتية للرقابة الداخلية للميزانية التي تم تنفيذها سنويا/ عدد قرارات وتوصيات اللجنة العملياتية للرقابة الداخلية للميزانية التي تم اتخاذها سنويا*100:

- تم منذ شهر جوان 2020 إحداث اللجنة العملياتية للرقابة الداخلية للميزانية كما تم سنة 2020 تحديد المسارات بالتنسيق مع السيد مراقب المصاريف العمومية (مسار الإستقبالات، مسار المهمات، مسار صيانة وسائل النقل ومسار صندوق تنمية المواصلات) وتم تكوين فرق العمل المعنية بهاته المسارات،
- تم عقد سنة 2021عدة جلسات عمل من طرف فرق العمل وعرض مخرجاتها على اللجنة العملياتية،
- القرارات التي اتخذتها اللجنة العملياتية تعلقت أساسا بإبداء الرأي في مخرجات فرق العمل كما تعلقت بإقتراح إصدار مذكرة إجراءات بالتنسيق مع خلية الحوكمة تتضمن آليات العمل المقترحة بالنسبة للهياكل المعنية بالمسارات الأربعة المقترحة مع موفى سنة 2021،
- وقد تم فعلا إصدار المذكرة عدد 13 بتاريخ 03 نوفمبر 2021 وتتضمن المسارات الأربعة وخطط العمل الخاصة بكل مسار وتوجيهها إلى كل هياكل الوزارة للتطبيق ليتم لاحقا تقييمها.

وبذلك تم تنفيذ كل قرارات اللجنة العملياتية للرقابة الداخلية للميزانية بعنوان سنة 2021 وبالتالي فإن قيمة المؤشر الفرعي الثاني قدرت بـ100%.

3- **<u>مؤشر فرعي عدد 3:</u>** يتمثل هذا المؤشر في المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجنة متابعة المشاريع ويتم احتسابه على النحو التالي: عدد قرارات وتوصيات لجنة متابعة مشاريع المخطط الوطني الإستراتيجي التي تم تنفيذها سنويا/ عدد قرارات وتوصيات لجنة متابعة المشاريع التي تم اتخاذها سنويا*100.

يتم على مستوى الديوان متابعة مدى تنفيذ مشاريع المخطط الوطني الإستراتيجي "تونس الرقمية" بصفة دورية من طرف لجنة متابعة المشاريع كما يتم متابعة مدى تنفيذ قرارات هذه اللجنة قصد استحثاث نسق إنجاز المشاريع المعنية.

وتعقد اجتماعات هذه اللجنة بصفة دورية يتم خلالها تحديد أهم الإشكاليات أو الصعوبات المسجلة على مستوى التنفيذ وإيجاد الحلول العملية لتجاوزها واتخاذ القرارات المناسبة في الغرض.

وعموما تم تسجيل تطورا على مستوى تنفيذ هذه القرارات بعنوان سنة 2021 حيث تم حلحلة أهم الإشكاليات التي تم تحديدها مما ساهم في الإسراع في تنفيذ المشاريع المبرمجة وبالتالي فإن قيمة المؤشر الفرعي الثالث قدرت بـ85%

علما وأن أغلب التوصيات التي شهدت صعوبة في تنفيذها والتي تواصل الوزارة السعي إلى حلحلتها قصد بلوغ القيمة المستهدفة لهذا المؤشر الفرعي 100%، تتعلق بعوامل خارج عن نطاق المهمة باعتبار الطبيعة الأفقية للمشاريع الرقمية التي تهم قطاعات أخرى والتي تمول عبر قروض خارجية موظفة (البنك الإفريقي للتنمية أو البنك الدولي) وتخضع لإجراءات خاصة.

❖ **المؤشر 2.1.1.9: التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة**

التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بالتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%		15	20	18	90	5	2023

يقيس هذا المؤشر نسبة التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة خاصة وأن القطاع الذي تنتمي له المهمة يرتكز أساسا على تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

* تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2021:

تم تسجيل تطور في عدد زيارات الموقع لسنة 2021 إلا أنّه لم يتم بلوغ قيمة التقديرات باعتبار أنّ محتوى الموقع غير محين بالشكل المطلوب وكذلك الشأن بالنسبة لتحديث نسخة المنصة. ومن جهة ثانية تم تحديد نسبة 5 % كقيمة مستهدفة للمؤشر لسنة 2023 حيث أنّ عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة لا يتبع نسقا سنويا تصاعدي.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف

الإشكاليات والصعوبات لتحقيق الهدف	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
– على مستوى القرارات الخاصة بتركيز الرقابة الداخلية ببرنامج التنمية الرقمية: –ضعف عدد الموارد البشرية وأهمية عدد الملفات المناطة بعهدة أعضاء فريق العمل الخاص بمسار "التصرف في مشاريع التحول الرقمي" الخاص **ببرنامج التنمية الرقمية** نتج عنه صعوبة انعقاد جلسات عمل هاته الفرق بصفة دورية وبالتالي لم تتقدم في إجراءات تركيز الرقابة الداخلية بهذا البرنامج بالشكل المطلوب ولم تتولى عرض مخرجات عملها على اللجنة العملياتية لتركيز نظام الرقابة الداخلية ببرنامج التنمية الرقمية	– السعي إلى دعم البرنامج بالموارد البشرية في إطار إعادة توزيع الاعوان وعقد جلسات حوار تصرف بإشراف رئيسة البرنامج ومشاركة رئيس البرنامج الفرعي وكل المتدخلين في مسار التصرف في مشاريع التحول الرقمي قصد استحداث نسق تركيز الرقابة الداخلية ببرنامج التنمية الرقمية،
– على مستوى القرارات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية للميزانية: غياب المتابعة الدورية لمدى تطبيق خطط العمل الخاصة بالمسارات الأربعة التي تم تحديدها والواردة ضمن المذكرة المشتركة عدد 13 بتاريخ 03 نوفمبر 2021	– عقد جلسات دورية للجنة العملياتية للرقابة الداخلية للميزانية للنظر في مدى تنفيذ خطط العمل ورفع الإشكاليات إن وجدت وتحيين خطط العمل إن تطلب الأمر ذلك،
– على مستوى القرارات الخاصة بمتابعة مدى تنفيذ مشاريع المخطط الوطني الاستراتيجي تونس الرقمية 2021-2025:	– تطوير كفاءات الإطارات المعنية في مجال التصرف في مشاريع الرقمية، البرمجة والتخطيط، الصفقات العمومية...، – مواصلة التنسيق مع كافة الهياكل الخارجية المعنية بالمشاريع الوطنية الرقمية لتذليل الإشكاليات والعمل على دعم الصبغة الأفقية للقطاع.
– على مستوى صعوبة تحديد قيمة المؤشر الخاص بعدد زيارات الموقع على مدى السنوات المقبلة لارتباطها بعدة عوامل خارجية وظرفية.	–مواصلة العمل على إثراء وتحيين بوابة المهمّة للترفيع في نسبة النفاذ للموقع والترفيع في عدد الخدمات المسداة للمواطن وجودتها

❋الهدف الاستراتيجي 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

تعتبر وظيفة التصرّف في الموارد البشرية العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتطوير جودة خدماتها والنهوض بالعلاقة النوعية والكمية بين الإدارة والمتعاملين معها حيث تعمل على حسن توظيفها من حيث تحقيق الملاءمة بين طبيعة الحاجيات والجدوى الوظيفية عند الإنتداب وتنمية القدرات والمهارات المهنية بما يتناغم مع الحاجيات الحقيقية لمراكز العمل هذا مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص.

ويضم هذا الهدف مؤشرات قيس أداء ذات علاقة بتطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات من حيث التكوين وتنمية المهارات إضافة إلى التحكم في كتلة الأجور.

حيث يعتبر التكوين من ضمن العوامل الرئيسية لتطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات وملائمتها مع حاجيات المهمة، من خلال تحسين وتطوير مهاراتهم ومعارفهم والعمل على تغيير سلوكهم بشكل إيجابي. ويتضح ذلك من خلال تحقيق النسب المتميزة للمؤشر سواء تلك المتعلقة بالرجال المنتفعين بالتكوين وبنسبة أكبر لفئة النساء، مما ساهم في تحسين التصرف في الموارد البشرية للوزارة عبر تطوير القدرات الفنية لإطارات الوزارة وتطوير كفاءاتهم مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص من جهة والملائمة بين المهارات والحاجيات التكوينية، حيث شمل برنامج التكوين محاور تكوينية فنية خصوصية من جهة ومحاور تكوينية تندرج ضمن أولويات الحكومة والتي نص عليها منشور رئاسة الحكومة المتعلق بإعداد مخططات التكوين السنوية.

كما تسعى مهمة تكنولوجيات الاتصال إلى التحكم في كتلة الأجور من خلال حسن ضبط التقديرات وتنفيذ برنامج سد الشغورات، إلاّ أنّ هذه الغاية تبقى مرتبطة باستقرار أعوان المهمة في إطار الحراك الإداري للمهمة من جهة والحراك الوظيفي على مستوى السياسة المعتمدة للدولة.

❖ **المؤشر 1.2.1.9: الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة**

الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بالتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	5.5	8.2	3.8	2.9	تجاوز الـ 100 %	3.2	2023

يبرز هذا المؤشر مدى إحكام ضبط كتلة الأجور المبرمجة للسنة المعنية عند إعداد الميزانية بهدف تقليص الفارق بين الإعتمادات المبرمجة والنفقات المنجزة فعليا، حيث بلغت قيمة المؤشر نسبة 2.8% سنة 2021 والتي تعدّ أفضل مقارنة بالتقديرات (3.8%) نتيجة لتقليص قيمة فواضل إعتمادات التأجير التي لم يتم استهلاكها ويعود ذلك أساسا:

- تسوية جزء من مساهمة المشغل بعنوان التعديل الآلي لجراية التقاعد تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية،
- استقطاب بعض الإطارات في إطار سد الشغورات بعنوان إلحاقات ونقلة الأعوان
- إنجاز برنامج الترقيات الاستثنائية المتعلقة بالسلك الإداري المشترك لفائدة بعض الأعون.

❖ **المؤشر 2.2.1.9: :نسبة الأعوان المنتفعة بالتكوين (رجال / نساء):**

نسبة الأعوان المنتفعة بالتكوين							
المؤشر الفرعي	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بالتّقديرات 2021 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة الرجال المنتفعين بالتكوين في المحاور ذات الأولوية	44	28	47	49	104	49	2023
نسبة النساء المنتفعات بالتكوين في المحاور ذات الأولوية	39	37	45	51	113	49	2023

يهدف المؤشر الى تطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات وملائمتها مع حاجيات المهمة، من خلال تحسين وتطوير مهاراتهم ومعارفهم والعمل على تغيير سلوكهم بشكل إيجابي مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الأصناف وبين الجنسين.

وقد سعت الوزارة خلال سنة 2021 للعمل على بلوغ الأهداف المرسومة للمؤشر والمقدرة على التوالي ب 47% نسبة الرجال المنتفعين بالتكوين و45% بالنسبة للنساء المنتفعات بالتكوين. حيث سجلت إنجازات سنة 2021 تطورا ملحوظا فاق التقديرات وذلك بتحقيق نسبة 49% للرجال و51% للنساء ، أي بتطور بنسبة 104% لإنجازات 2021 مقارنة بالتقديرات بالنسبة للرجال، وتطورا بلغ نسبة 113% لإنجازات 2021 مقارنة بالتقديرات للمؤشر الخاص بنسبة النساء المنتفعات بالتكوين.

ويعود تحقيق هذه الأرقام والنسب للمعطيات التالية:

- تم تحديد تقديرات المؤشر لسنة 2021 بناء على انجازات سنة 2020 حيث سجلت الأرقام ولأول مرة تراجعا في نسب تحقيق الأهداف المرجوة والذي يعود بالأساس إلى التدابير والإجراءات الاستثنائية التي تم اتخاذها سنة 2020 نتيجة لتفشي فيروس كورونا ولاسيّما إقرار الحجر الصحي الشامل ومنع التجمعات والملتقيات وغيرها. حيث إرتأت الوزارة حينها ضرورة الأخذ في الاعتبار لهذه المعطيات في تحديد تقديرات المؤشر لسنة 2021 وإمكانية تواصل تطبيق الإجراءات الاستثنائية الخاصة بالوقاية من خطر تفشي فيروس كورونا باستمرار هذه الجائحة،
- تنفيذ جملة الأنشطة التكوينية المبرمجة بالمخطط السنوي للتكوين بعنوان سنة 2021 حيث وقع تنظيم 19 دورة تكوينية شملت 18 محورا تكوينيا. واستفاد من هذه الدورات 208 مشاركا (102 رجال، 106 نساء).

هذا ويتم السعي إلى تحقيق نسبة 49 % كقيمة مستهدفة للمؤشر بعنوان سنة 2023 وذلك في إطار تنمية القدرات والمهارات المهنية بما يتناغم مع الحاجيات الحقيقية لمراكز العمل هذا مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص ومراعاة النوع الاجتماعي.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف

الإشكاليات والصعوبات لتحقيق الهدف	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
-الحراك الإداري المتواصل لبعض الأعوان من شأنه أن يؤثر على برمجة وتنفيذ ميزانية التأجير وكذلك الشأن بالنسبة لحركة النقل والمغادرات غير المبرمجة وخاصة منها التي تنجز بعد إعداد الميزانية أو التي تتحصل على التأشيرة بعد الآجال، - نقص في عدد الأعوان نتيجة مغادرة جزء هام من إطارات وأعوان المهمة في إطار إدماجهم بكل من الديوان الوطني للبريد واتصالات تونس، -عدم القدرة على استقطاب الموارد البشرية وذلك لعدم وجود حوافز على مستوى التأجير بالمهمة.	العمل على تطبيق مقتضيات الأمر الرئاسي عدد 387 لسنة 2022 المؤرخ في 18 أفريل 2022، المتعلّق بالتنقّل الوظيفي للأعوان العموميين، لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية عبر نشر البلاغات في الخطط الشاغرة

الهدف الاستراتيجي 9-1-3: المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الإعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة

تعتبر وظيفة الشؤون المالية من الوظائف الرئيسية لبرنامج القيادة والمساندة التي تهدف بالأساس إلى تحسين التصرف في الإعتمادات من حيث نسق الإنجاز المادي وكيفية الإستهلاك وفقا للإستراتيجية التي تمّ ضبطها وخاصة منها المتعلقة بالإعتمادات بعنوان نفقات الإستثمار باعتبارها رافدا من روافد التنمية مع تأمين مبدأ الحفاظ على ديمومة الميزانية، وقد تم السعي في إطار تنفيذ إعتمادات المهمة إلى الحفاظ على مبدأ ديمومة الميزانية وذلك بمبادرة المهمة في تسوية المتخلدات لفائدة مستحقيها، بالإضافة إلى تحسين التصرف في الإعتمادات وتقليص الفارق بين الإعتمادات المرسمة والإعتمادات المنجزة.

من جهة ثانية تعتبر فاعلية البرنامج هدفا إستراتيجيا أساسيا لبرنامج القيادة والمساندة حيث أنّ التحكم في حجم إعتمادات برنامج القيادة والمساندة مقارنة بإعتمادات المهمة من شأنه أن يرفع من فاعلية البرنامج باعتبار أنّه يعمل على الرفع من جودة الخدمات التي يسديها لفائدة البرنامج العملياتي التنمية الرقمية مع الضغط على الكلفة والآجال.

❖ **المؤشر 1.3.1.9: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة:**

الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بالتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	1.6	تجاوز المبرمج بـ 18 %	6.5	26	25	4.2	2023

يعمل برنامج القيادة والمساندة على دعم ومساندة البرنامج العملياتي التنمية الرقمية في تنفيذ الإعتمادات المرسمة وذلك من خلال الدور القيادي والتقييمي الذي يؤمّنه من جهة وعن طريق الخدمات الأفقية التي يسديها لفائدته من حيث توفير الدعم البشري واللوجيستي والتقني من جهة أخرى مما يمكن من انجاز الاعتمادات المبرمجة وتقليص الفارق بينها وبين ما هو منجز من خلال جملة من الآليات:

- الدقة في ضبط الحاجيات والتقديرات،
- حسن إعداد البرمجة السنوية للنفقات،
- إحترام الروزنامة المضبوطة لمختلف الشراءات العمومية،
- المحافظة على ديمومة الميزانية من خلال تجنب تراكم الديون والمتخلّدات مع الحرص على إيفاء الإدارة بتعهداتها المالية.

وقد تم سنة 2021 تسجيل إنجازات بإعتماد قدره 114 م د مقابل 154 م د مرسمة بقانون المالية بإعتبار الإعتمادات التكميلية أي بنسبة تعادل 74 % وعليه سجّلت قيمة المؤشر المنجزة سنة 2021 والبالغة نسبة 26% ارتفاعا مقارنة بالتقديرات (6.5%)، وبالتالي تعمّق الفارق بين الإعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة.

وباعتبار تنوع مصادر التمويل وتفاوت قيمة مساهمتها في إعتمادات المهمة، فإن قيمة المؤشر الجملية تكون مرتبطة بقيمة الإنجازات الفعلية حسب كل مصدر كالتالي:

- **الموارد العامة لميزانية الدولة**

تم سنة 2021 تسجيل الإنجازات الممولة على الموارد العامة للميزانية في حدود31.886 م د مقابل 35.403 م د مرسمة بقانون المالية باعتبار الإعتمادات التكميلية أي بنسبة انجاز تعادل 90 %، حيث تمّ تنفيذ جل نفقات التأجير، كما تم إنجاز أغلب الاستشارات المدرجة ضمن البرمجة السنوية للنفقات.

هذا وفي إطار الحفاظ على ديمومة الميزانية تم الشروع في خلاص النفقات الوجوبية المتخلدة بذمة المهمة بعنوان سنة 2021 والسنوات التي سبقتها، حيث تم إجراء جملة من التحويلات لفائدة تسديد المتخلدات وقد تم خلاص جزء هام من هذه النفقات.

وعلى مستوى نفقات التدخل فقد انقسمت بين نفقات متعلقة بالمجال الاجتماعي والمساهمات السنوية لفائدة المنظمات العالمية المرتبطة بالقطاع.

كما تم إحالة كامل المنح بعنوان التأجير والتسيير والتدخل لفائدة المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتونس

أمّا فيما يتعلق بنفقات الإستثمار فقد بلغت الإعتمادات المرسمة بقانون المالية 2021 إعتمادا قدره 12.705 م د تعهدا و940 .5 م د دفعا كما تم رصد إعتمادا تكميليا بعنوان إقتناء وتركيز أجهزة مراقبة لفائدة الديوانة قدر ب1.433 م د دفعا وقد تم استهلاك نفقات الإستثمار بنسبة 74 % دفعا، ويعود النقص الحاصل أساسا إلى إرتباط نسق تنفيذ المشاريع (جلها مشاريع بناءات، أشغال، تهيئة) بآجال المصادقة على مشاريع الصفقات ذات العلاقة من قبل لجان الصفقات المختصة من جهة، وبنسق التنفيذ الفعلي من قبل المؤسسات المتعهدة بالإنجاز (المقاولين) من جهة ثانية، إضافة إلى الإشكاليات العقارية من قبل هياكل خارج المهمة.

- **<u>صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال</u>**

تم سنة 2021 تسجيل قيمة الإنجازات الممولة على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في حدود 81.792 م د مقابل 109.253 م د إعتمادات

موزّعة باعتبار الإعتمادات التكميلية أي بنسبة تعادل 75 %، ويعود الفارق أساسا إلى تعذّر صرف إعتمادات موزّعة بقيمة 25.654م.د لفائدة مشاريع تنمية القطاع أهمّها خلاص فواتير مشروعي RNIA2و RNIA3 نظرا لعدم رفع الإشكاليات المتعلقة بكيفية إحتساب الأتاوة على الإتصالات قبل غلق التصرّف على منظومة أدب بعنوان سنة ،واعتمادات منجزة وغير مدفوعة : 1,807م.د (ملف GEC MDN).

- **القروض الخارجية الموظفة**

تم سنة 2021 تسجيل الإنجازات الممولة عن طريق القروض الخارجية بإعتماد قدره0.384 م د مقابل 10.030 م د مرسمة بقانون المالية أي بنسبة تعادل 3.8 %، ويعود ضعف هذه النسبة أساسا إلى:

3-طول إجراءات إبرام الصفقات العمومية بالنسبة لتركيز المشاريع، حيث تعتمد مشاريع تونس الرقمية على التمويل الخارجي الموظّف من قبل البنك الإفريقي للتنمية وهو ما يحتم إعتماد إجراءات الممول في تنفيذ الشراءات العمومية. كما يحتم ضرورة المرور بهياكل الرقابة على الصفقات العمومية وذلك حسب مقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 15 المؤرخ في 29 أفريل 2018 إلى جانب المصادقة النهائية من قبل البنك الإفريقي للتنمية على كافة مراحل إعداد وإنجاز الصفقات، وهو ما يتطلب آجال هامة جدا تؤثر سلبا على سرعة إنجاز المشاريع .

4-طبيعة المشاريع أفقية وبالتالي تعدد الأطراف المتدخلة فيها وصعوبة تحديد الأدوار والمسؤوليات والتنسيق بين الأطراف ذات العلاقة خاصة من ناحية إمكانية تواجد جميع الأطراف عند عمليات التقييم لطلبات العروض وحضور الاجتماعات المتعلقة بالمشاريع المذكورة.

❖المؤشر 2.3.1.9: نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بالتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	20.6	20.4	23.8	26.3	90	25.3	2023

يضبط هذا المؤشر حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة وذلك باحتساب نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة، وقد تم تسجيل ما يعادل 90 من قيمة المؤشر المبرمجة حيث بلغت قيمة المؤشر المنجزة نسبة 26.3% لسنة 2021 وهو ما يعكس نسبة إنجازات برنامج القيادة والمساندة مقارنة بإنجازات المهمة.

❖ المؤشر 3.3.1.9: كلفة التسيير للعون الواحد

كلفة التسيير للعون الواحد*							
وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بالتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
د	6820	7820	15430	14634	%95	15870	2023

*تم تصحيح قيمة هذا المؤشر الواردة بوثيقة المشروع السنوي للأداء لسنة 2021 باعتبار وحدة الدينار.

ترتبط كلفة تسيير العون الواحد بنفقات التسيير التي شهدت ارتفاعا ملحوظا انطلاقا من سنة 2021 تبعا لتخصيص إعتمادات بعنوان نفقات مصاريف صيانة وإيواء واستغلال المنظومة الوطنية للتصرف الإلكتروني في المراسلات "عليسة" في حدود 3 مليون دينار التي تسدي خدماتها لفائدة جميع المهمات إضافة إلى تراجع عدد الأعوان مما ينجر عليه ارتفاع كلفة التسيير للعون الواحد مقارنة بالسنوات الفارطة.

وقد تم بالنسبة لسنة 2021 تحقيق 95 % من قيمة المؤشر المبرمجة باعتبار تسجيل فواضل على مستوى إعتمادات التسيير المنجزة.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف

الإشكاليات والصعوبات لتحقيق الهدف	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
-صعوبة تحديد قيمة المؤشر على مدى السنوات المقبلة لارتباطها بعدة عوامل خارجية وظرفية -ارتباط قيمة المؤشرات بإعتمادات برنامج التنمية الرقمية خاصة على مستوى الإنجازات -ضعف إنجاز الإعتمادات دفعا نظرا لطول فترة الإجراءات الإدارية من ضبط الحاجيات إلى النشر إلى الفرز المالي والفني من جهة وإجراءات الخلاص من جهة ثانية -تنفيذ المشاريع المبرمجة مرتبط بتجاوز وحل المسائل الفنية والعقارية لبعض العقارات وإنجاز الدراسات المتعلقة بها. - تشعب الإجراءات الإدارية التي لا تستجيب للنّسق الذي تتطلّبه مشاريع التحول الرقمي على غرار منظومة الشراءات العمومية الحالية التي لا تتلاءم مع خصوصيّات هذه المشاريع التي تعتمد على الإبتكار والتجديد. - صعوبة وضبابية تحديد القيمة المستهدفة للمؤشر - ارتباط القيمة المنجزة بنسق استهلاك نفقات التسيير	- تطوير نسق صرف إعتمادات الدفع المدرجة ضمن نفقات الإستثمار، - الحث على تقليص مدة الإجراءات الإدارية المتعلقة بالشراءات العمومية واحترام الآجال المحددة في البرمجة السنوية للنفقات، -العمل على رفع بعض المشاكل العقارية التي حالت دون إنجاز بعض المشاريع (توسعة بناية المدرسة العليا للمواصلات بتونس ومقر المبيت الجامعي)، -تركيز وتفعيل منظومة متابعة المشاريع العمومية (إنجاز)، - تعزيز آلية الرقابة الداخلية، -تفعيل جلسات حوار تصرف دورية واعتماد ميثاق تصرف خاص ينظم علاقة كل المتدخلين في البرنامج بما في ذلك الهياكل المعنية بالبرنامج الفرعي القيادة -دعم مصالح الشراءات وخلايا الصفقات العمومية بالموارد البشرية الكفؤة والمختصة، - العمل على برمجة دورات تكوينية مكثفة للأعوان في مجال التصرف في المشاريع، البرمجة والتخطيط، الصفقات العمومية...، - تطوير الأطر الترتيبية والتشريعية قصد الاستفادة من الإمكانيات المتاحة والمجددة للتكنولوجيات الرقمية.

2 -نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان النفقات		تقديرات 2021	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م محين (1)		المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
نفقات التأجير	إعتمادات الدفع	15 850	15 550	-300	98
نفقات التسيير	إعتمادات الدفع	6 930	5 883	-1 047	85
نفقات التدخلات	إعتمادات التعهد	3 150	3 146	-4	99
	إعتمادات الدفع	3 150	3 146	-4	99
نفقات الاستثمار	إعتمادات التعهد	12 940	3 357	-9 583	26
	إعتمادات الدفع	7 373	5 423	-1 950	74
نفقات العمليات المالية	إعتمادات التعهد				
	إعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	38 870	27 936	-10 934	72
	اعتمادات الدفع	33 303	30 002	-3 301	90

*دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد22:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان الأنشطة	تقديرات 2021 ق.م الأصلي / تكميلي	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
النشاط 1: القيادة	4 305	4 042	-263	94
النشاط2: خدمات لوجستية وتسيير	13 926	11 246	-2 680	80
النشاط 3: متابعة التصرف الإداري والمالي(المعهد)	6 130	5 355	-775	87
النشاط 4: متابعة التصرف الإداري والمالي (المدرسة)	9 572	9 359	-213	98
المجموع	33 303	30 002	-3 301	90

*دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

تم ضبط ميزانية برنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الإتصال بعنوان سنة 2021 حسب الصيغ والأحكام الجديدة الواردة بالقانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 في حدود 31.870 م.د ، وعلى إثر إدراج مشروع الديوانة ضمن قسم نفقات الإستثمار بعنوان سنة 2021 دفعا بمقدار 1.433 م د . ارتفعت ميزانية البرنامج إلى 33.303 م د.

وقد تم الشروع في تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 على إثر المصادقة على جداول البرمجة السنوية الأولية للنفقات من قبل السيد مراقب المصاريف العمومية، والتي تم تحيينها

في مناسبتين حيث تضمنت التعديلات المالية والزمنية للشراءات العمومية ومختلف التحويلات التي تم إجراؤها.

هذا وتمّ إنجاز هذه الاعتمادات بنسبة 85 %باعتماد قدره 30.002 م د مفصلا حسب **طبيعة ومآل** النفقة كالتالي:

حسب طبيعة النفقة:

- **نققات التأجير:**

بلغ استهلاك نفقات التأجير بعنوان سنة 2021 إعتمادا قدره 15.550 م د أي بنسبة 98% من الإعتمادات المرسمة (15.850 م د)، منها 8.962 م د نفقات مفوضة لفائدة المدرسة العليا للمواصلات والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات كما تشتمل نفقات التأجير على إعتماد قدره 600 أد لفائدة المؤسسات العمومية يتعلق بمنح بعنوان التأجير.

- **نققات التسيير:**

بلغ استهلاك نفقات التسيير تعهدا إعتمادا قدره 5.883 م د تعهدا أي بنسبة 85% من الإعتمادات المرسمة (6.930 م د) وقد تمت إحالة جملة الإعتمادات المرسمة بعنوان منح التسيير والمقدرة بـ 1.892 م د لكل من المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتونس.

وفي هذا السياق تم إنجاز أغلب الإستشارات المدرجة ضمن البرمجة السنوية الأولية للنفقات، كما تم في إطار الحفاظ على ديمومة الميزانية الشروع في خلاص النفقات الوجوبية المتخلدة بذمة المهمة بعنوان سنة 2021 والسنوات التي تسبقها، حيث تم إجراء جملة من التحويلات لفائدة تسديد المتخلدات.

- **نققات التدخل:**

بلغ استهلاك نفقات التدخل تعهدا إعتمادا قدره 3.146 م د أي بنسبة تقارب% 100 من الإعتمادات المرسمة (3.150 م د) والممولة على الموارد العامة لميزانية الدولة، منها إعتماد قدره 1.310م د يتعلق بمنح بعنوان التدخل لفائدة المدرسة العليا للمواصلات والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات.

- **نفقات الإستثمار:**

تمت إعادة توزيع بعض الإعتمادات على إثر إدراج مشروع إقتناء مقر المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات بإعتماد قدره 1.565 م د حيث تم إجراء التحويلات التالية:

(ألف دينار)

البيان	تحويل بالنقصان تعهدا	تحويل بالزيادة تعهدا	تحويل بالنقصان دفعا	تحويل بالزيادة دفعا
اقتناء مقر المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات		1 565		1 565
تهيئات مختلفة			65	
بناء المبيت الجامعي لفائدة المدرسة العليا للمواصلات	500		500	
بناء مقر جديد للوزارة			100	
مشروع توسعة المدرسة العليا للمواصلات			50	
مشروع توسعة المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بتونس	565		450	
انجاز مدينة تونس الناشئة	500		400	
المجموع	**1 565**	**1 565**	**1 565**	**1 565**

ومن جهة ثانية ارتفعت نفقات الإستثمار دفعا إلى 7.373 م د عوضا عن 5.940 م د وذلك إثر إدراج مشروع الديوانة ضمن قسم نفقات الإستثمار بعنوان سنة 2021 دفعا ضمن ميزانية برنامج القيادة والمساندة بمقدار 1.433 م د. وقدبلغ استهلاك نفقات الإستثمار دفعا إعتمادا قدره 5.423 م د أي بنسبة % 74 من الإعتمادات المرسمة والممولة عن طريق الموارد العامة لميزانية الدولة، منها إعتمادا قدره 1.950 م د لفائدة المدرسة العليا للمواصلات والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات.

حسب مآل النفقة:

- **على مستوى نشاط القيادة:**

تم إنجاز إعتماد قدره 4.042 م د مقابل 4.305 م د مرسما بقانون المالية ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: إنجاز إعتماد قدره 2.453 م د مقابل 2.570 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التسيير: إنجاز إعتماد قدره 0.034 م د مقابل 0.180 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التدخل: إنجاز إعتماد قدره 1.555 م د مقابل 1.555 م د مرسما بقانون المالية

- **<u>على مستوى نشاط الخدمات اللوجيستية</u>**

تم إنجاز إعتماد قدره 11.246 م د مقابل 13.296 م د مرسما بقانون المالية (إضافة الى الاعتماد التكميلي المتعلق بمشروع الديوانة) ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: إنجاز إعتماد قدره 3.535 م د مقابل 3.730 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التسيير: إنجاز إعتماد قدره 3.957 م د مقابل 4.858 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التدخل: إنجاز إعتماد قدره 0.285 م د مقابل 0.281 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات الاستثمار: إنجاز إعتماد قدره 3.473 م د مقابل 4.423 م د مرسما بقانون المالية

<u>على مستوى نشاط متابعة التصرف الإداري والمالي بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية في المواصلات بتونس:</u>

تم إنجاز إعتماد قدره 5.355 م د مقابل 6.130 م د مرسما بقانون المالية ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: إنجاز إعتماد قدره 3.772 م د مقابل 3.870 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التسيير: إنجاز إعتماد قدره 1.250 م د مقابل 1.250 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التدخل: إنجاز إعتماد قدره 0.060 م د مقابل 0.060 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات الاستثمار: إنجاز إعتماد قدره 0.273 م د مقابل 0.950 م د مرسما بقانون المالية

- **<u>على مستوى نشاط متابعة التصرف الإداري والمالي بالمدرسة العليا للمواصلات بتونس:</u>**

تم إنجاز إعتماد قدره 9.359 م د مقابل 9.572 م د مرسما بقانون المالية ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: إنجاز إعتماد قدره 5.790 م د مقابل 5.680 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التسيير: إنجاز إعتماد قدره 0.642 م د مقابل 0.642 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التدخل: إنجاز إعتماد قدره 1.250 م د مقابل 1.250 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات الاستثمار: إنجاز إعتماد قدره 1.677 م د مقابل 2.000 م د مرسما بقانون المالية.

وإجمالا، فإن إنجاز اعتمادات بنسبة 85 % من ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 بما قدره 30.002 م د، كان له الأثر الإيجابي على تطور أداء البرنامج، ترجمته القيمة المسجلة لبعض المؤشرات خاصة تلك المتعلقة بحوكمة المهمة وبتحسين التصرف في الموارد البشرية.